

Distr.
GENERAL

A/CONF.171/13/Add.1
18 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية*

(القاهرة ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)

إضافة

المحتويات

المرفقات

الصفحات

٢	أولا - قائمة الوثائق
٤	ثانيا - البيانات الافتتاحية
٤٥	ثالثا - البيانات الختامية
٥٣	رابعا - الأنشطة الموازية والمرتبطة

* تتضمن هذه الوثيقة المرفقات الأولى إلى الرابع من تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسوف يصدر التقرير كاملا فيما بعد بوصفه من منشورات الأمم المتحدة للمبيع.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

<u>العنوان والوصف</u>	<u>الرمز</u>
جدول الأعمال المؤقت	A/CONF.171/1
النظام الداخلي المؤقت: مذكرة من الأمين العامة	A/CONF.171/2
المسائل التنظيمية والإجرائية	A/CONF.171/3
عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة العمل العالمية للسكان: تقرير الأمين العام	A/CONF.171/4
استعراض التقارير التي أعدتها البلدان للمؤتمر: تقرير الأمين العام للمؤتمر	A/CONF.171/5
مذكرة شفوية مؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة	A/CONF.171/6
قائمة بالمنظمات غير الحكومية الموصى باعتمادها: مذكرة من الأمين العامة	A/CONF.171/7 و Add.1
اشترك المنظمات الحكومية الدولية في أعمال المؤتمر: مذكرة من الأمين العام للمؤتمر	A/CONF.171/8 و Add.1 و Add.2
مذكرة شفوية مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من وفد كوستاريكا إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	A/CONF.171/9
رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة من سفير تونس لدى مصر إلى الأمين العام للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية	A/CONF.171/10
تقرير لجنة وثائق التفويض	A/CONF.171/11 و Corr.1
رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة من نائب الرئيس المناوب لوفد اندونيسيا إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى الأمين العام للمؤتمر	A/CONF.171/12

<u>العنوان والوصف</u>	<u>الرمز</u>
مشروع برنامج عمل المؤتمر: مذكرة من الأمانة العامة	A/CONF.171/L.1
تقرير عن المشاورات السابقة للمؤتمر التي عقدت في مركز المؤتمرات الدولي في القاهرة	A/CONF.171/L.2
تقرير اللجنة الرئيسية	A/CONF.171/L.3
	و Add.1-17
مشروع تقرير المؤتمر	A/CONF.171/L.4
	و Add.1
برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: مشروع قرار مقدم من الجزائر (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين)	A/CONF.171/L.5
الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة مصر: مشروع قرار مقدم من الجزائر (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين)	A/CONF.171/L.6
معلومات للمشاركين	A/CONF.171/INF/1
قائمة مؤقتة بالوفود إلى المؤتمر	A/CONF.171/INF/2
	و Add.1-6
قائمة بالوثائق المعجمة للعلم	A/CONF.171/INF/3
	و Add.1
تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن أعمال دورتها الثالثة	A/CONF.171/PC/9

المرفق الثاني

البيانات الافتتاحية

كلمة الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة

نجتمع اليوم وأنظار العالم تتجه نحو القاهرة. هذه المدينة الخالدة التي تستضيف هذا الحدث الهام حيث تناقش دول وشعوب العالم قضايا ذات أهمية قصوى بالنسبة لحاضر ومستقبل الحياة على كوكب الأرض.

وأرجو أن تسمحوا لي في بداية كلمتي هذه أن أتقدم باسم الحاضرين وباسم منظمة الأمم المتحدة وباسمي شخصيا بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى جمهورية مصر العربية حكومة وشعبا على استضافتها لهذا المؤتمر الهام وعلى الحفاوة البالغة في استقبال الوفود المشاركين فيه وهو إن دل على شيء فإنما يؤكد من جديد دعم مصر المتواصل لأنشطة الأمم المتحدة ومساندتها المستمرة لأهدافها - عبر نصف قرن من الزمان - ومساهماتها في عملياتها لحفظ السلام : تحية تحمل كل الشكر والتقدير إلى كل من شارك وساهم في الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر .

واسمحوا لي أيضا - سيادة الرئيس - أن أوجه تحية خاصة وخالصة إلى السيد الرئيس محمد حسني مبارك تقديرا لدوره الفعال وسياساته الحكيمة النابعة من إدراك حقيقي لطبيعة العلاقة بين السكان والتنمية وهو الدور الذي اعترف به المجتمع الدولي بأسره حينما قرر منح سيادته جائزة السكان لهذا العام تأكيدا لدور مصر الرائد في هذا العنصر الأساسي من عناصر التنمية .

إن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان يعتبر نقطة تحول بالنسبة لهذه القضية الهامة وهي قضية السكان وعلاقتها بالتنمية وذلك خلافا للمؤتمرات السابقة في بوخارست والمكسيك حيث يربط مؤتمر القاهرة - وللمرة الأولى - قضية السكان بعملية التنمية ولذلك فإن ما ينتهي إليه هذا الاجتماع سوف يكون له أبلغ الأثر في تحديد مسار تلك القضية .

فإذا ما توافرت لهذا المؤتمر الإرادة السياسية اللازمة فسوف يتولد عن ذلك قوة دفع هائلة لمسار إيجابي يحظى بتأييد ودعم دول وشعوب العالم. أما إذا غابت هذه الإرادة السياسية فلن يكون هناك، مع الأسف، إلا المزيد من الانقسام والتباعد بل والأزمات.

وإنني لا أبالغ إذا قلت إن مؤتمركم هذا سوف يكون له دور أساسي ليس فقط في صياغة مستقبل المجتمع البشري بل في التأثير على مدى فاعلية النظام الاقتصادي لهذه الأرض ورفاهية وتقدم الشعوب التي تعيش عليها.

إن أمام هذا الجمع الموقر اليوم، برنامج عمل شامل ومتكامل يقدم اقتراحات وتوصيات بعيدة المدى تهدف إلى معالجة أخطر قضايا المرحلة الحالية وهي الفقر، التنمية، البيئة، قضية الصحة العامة ووضع المرأة والظروف التي ينشأ فيها أطفال اليوم وهم دعائم المستقبل وغير ذلك من القضايا المرتبطة بحاضر الشعوب ومستقبلها.

فإذا ما نجح هذا المؤتمر في إقرار هذا البرنامج فإنه يكون قد حقق بذلك خطوة هائلة للأمام مولداً لقوة الدفع اللازمة ليس فقط لتحديد مسار مواجهة هذه القضايا بل لضمان الاستمرار على هذا المسار وتنفيذ متطلباته.

هذا هو التحدي الحقيقي الذي يتحتم علينا مواجهته وأمامنا اليوم فرصة ذهبية واجبتنا جميعاً أن نحسن استغلالها.

والحقيقة أن مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي يفتتح اليوم هو نتاج تفكير طويل واسع النطاق لم تتوقف عنه الأمم المتحدة منذ قيامها.

ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة بقوة في ديباجته ذاتها رغبة المجتمع الدولي في "الدفع بالرقى الاجتماعي قدماً ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

وبهذه الروح أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٤٦ لجنة السكان التي كانت مرشداً للمداولات الأولى للمنظمة الدولية بشأن هذا الموضوع. وقد بدأت الجمعية العامة ذاتها في مرحلة مبكرة تناول المسائل السكانية وأمكنها، في هذا الصدد، الوصول إلى مبادئ للعمل ظهرت آثارها بوضوح في مختلف العقود الإنمائية.

كذلك فقد أقامت الأمم المتحدة أيضاً هياكل تنفيذية لمساعدة الدول في سياستها الديموغرافية. وفي هذا المجال فإن الكل يعلم الدور الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. وتتضح أهمية ما يؤديه هذا الصندوق من عمل في اتساع نطاق البرامج الذي ينفذها، منذ ما يقرب من ربع قرن من الزمان، في مختلف مناطق العالم وشتى مجالات النشاط. وهنا أود أن أتوقف لحظة لأوجه شكر خاص إلى كل العاملين في هذا الصندوق وإلى إدارات الأمانة العامة المعنية بموضوعات السكان والتنمية وإلى اللجان الاقتصادية والوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة والتي بذلت جميعها جهداً مضمناً لتوفير سبل النجاح لهذا المؤتمر. ولا يفوتني أن أشيد إشادة خاصة بالدور الجوهري الذي قامت به السيدة نفيس صادق، المدير التنفيذي للصندوق.

والواقع أن الكل يشعر أن المنهج الذي يجب أن يتبعه المجتمع الدولي تجاه الظواهر السكانية يجب أن تدور بشأنه مناقشة واسعة تحشد جميع الدول الأعضاء وعلى أعلى مستوى. وهذا هو دور مختلف المؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن هذا الموضوع قبل ما يقرب من عشرين سنة، بدءاً بمؤتمر بوخارست وحتى مؤتمر المكسيك.

إن المؤتمر الذي يفتتح اليوم في القاهرة يعتبر مرحلة جديدة هامة في تفكير المجتمع الدولي في المسائل السكانية وهو دليل على الرغبة والإرادة في وضع هذا التفكير في إطار التنمية.

غير أنني أود أن أقول أيضاً إن هذا المؤتمر لن يكون له مغزاه الكامل إلا إذا وضعناه في إطار مجمل المؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة في الفترة الراهنة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أتاحت لي أكثر من فرصة للتأكيد على أهمية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي أغلب الأحيان فإن الرأي العام ووسائل الإعلام لا تعرف الأمم المتحدة إلا من خلال الدور الذي تؤديه في خدمة السلام والأمن الدوليين. ومن المؤكد أن هذا عمل هائل جدير بالتشجيع المستمر. غير أن هذا العمل لا يمثل سوى ٣٠ في المائة تقريبا من أنشطة المنظمة ككل. فالجزء الأساسي من مهامها الأخرى إنما هو في الحقل الاقتصادي والاجتماعي.

وأود أن أؤكد كذلك أن تفكير المجتمع الدولي بهذا الشكل في مستقبله الجماعي هو في جوهره تفكير في مستقبل الإنسان. وينبغي أن يظل ذلك نصب أعيننا طوال المؤتمر.

فمن أجل الإنسان في بيئته تداولنا معا في ريو.

وكان الإنسان، بصفته صاحب حقوق، هو موضوع نقاشنا في فيينا.

والإنسان في تطوره الاجتماعي هو الذي ستدور حوله مداولاتنا في كوبنهاجن.

والإنسان هو الذي سيجمعنا، من خلال مركز المرأة وحالتها، في بيجين في العام القادم.

وهذا الشاغل نجده اليوم مرة أخرى بالتأكيد هنا، في القاهرة، عبر المهمة التي يسندها إلينا مؤتمر السكان والتنمية. والأهداف المحددة لنا إنما تعكس التساؤلات الحاسمة التالية:

-- ما الصلة بين السكان والنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة؟

-- ما الموقف الذي ينبغي لنا اتخاذهُ إزاء الزيادة الديموغرافية والتركيبية السكانية؟

- كيف نكفل المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة؟
- ما هو دور الأسرة؟
- كيف نقلل من معدل وفيات الرضع ووفيات الأمهات عند الولادة؟
- كيف يمكن أن نصون كرامة كبار السن ونقدم لهم الرعاية اللازمة؟
- ما هي أفضل السبل لتشجيع السياسات الديموغرافية وسياسات تنظيم الأسرة؟
- كيف تكون السيطرة على حركات الهجرة الداخلية والدولية؟
- ما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في مواجهة هذه المشاكل الجوهرية؟
والواضح أن هذه الأسئلة حساسة للغاية، إذ ينبغي أن نتصارع بأنه حتى وراء المشاكل التقنية للغاية التي يتعين أن نتبادل وجهات النظر بشأنها، ترتسم بشكل ضمني اختيارات المجتمع. ومن هنا يمكن أن نفهم ما أحاط بالإعداد لهذا المؤتمر من قلق أو تردد أو نقدر.
- وأرى أن هذا ليس سببا لتفادي مسائل أساسية لمستقبل البشرية - فالأمر على عكس ذلك. ولن يفهم أحد كيف لا تتطرق الأمم المتحدة - وواحد من أهم أدوارها أن تكون المحفل الأكبر لمداورات المجتمع الدولي - لهذه التساؤلات الأساسية.
- إن إخلاص الأمم المتحدة لرسالتها ولطبيعتها يحتم عليها أن توفر للدول إطارا لمناقشة صريحة حرة تهتم بمختلف الآراء والمعتقدات. ولذلك فحاشي أن أقترح عليكم، في بداية هذا المؤتمر، نماذج عامة أو أجوبة جاهزة.
- غير أنني أرى، بصفتي أمينا عاما للأمم المتحدة، أن من واجبي أن أدعوكم إلى التعامل مع هذا المؤتمر الدولي بروح بناءة وإيجابية.
- ومن هذا المنطلق أود أن أقترح عليكم ليس أسلوبا للعمل بل ما أحب أن أسميه "مبادئ للسلوك".
ويبدو لي أن هذه المبادئ، التي عليها أن تبعث الحركة في مؤتمر القاهرة، يمكن أن تتجسد في كلمات أساسية ثلاث أوجه عنايتكم إليها: الضرورة و التسامح و الوعي.
- ومبادئ السلوك الثلاثة هذه هي التي أحب أن أتأملها أمامكم ومعكم لبعض الوقت.
الضرورة التي يتعين أن نخضع لها هي الضرورة التي يفرضها الأمر الواقع وهي أيضا ضرورة فكرية.

إن في العالم اليوم خمسة بلايين وستمائة وثلاثين مليون نسمة. ويتزايد عدد سكان العالم كل عام بما يقرب من ٩٠ مليون نسمة. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عددهم في عام ٢٠٥٠ سيتراوح بين سبعة بلايين وتسعمائة وثمانية عشر مليوناً وأحد عشر بليوناً ونصف البليون نسمة، وهذا على أقصى تقدير.

ونعلم كلنا أيضاً أن معظم هذه الزيادة الديموغرافية يتركز في أفقر دول الأرض. ففي الوقت الراهن يعيش ٤ بلايين ونصف بليون نسمة، أي زهاء ٨٠ في المائة من سكان العالم في أقل المناطق نمواً من العالم. وإذا لم يتم النظر في هذه الظاهرة فإنه يمكن لهذه الحالة أن تتفاقم في السنوات القادمة.

وعندئذ يجابهنا سؤال أساسي: كيف يمكن الالتزام بحتمية الرقي الاجتماعي المنصوص عليه في الميثاق وكل يوم يولد ٣٧٧ ٠٠٠ إنسان جديد في العالم، معظمهم في المناطق النامية وأغلبهم في ظروف من الحرمان والفاقة لا تطاق؟

وإزاء الواقع الذي يفرض نفسه علينا والذي لا مفر منه يعتبر اللامبالاة واللاعلم جريمتين حقيقيتين في حق النفس. فعلى أن نضطلع بسياسات ديموغرافية وطنية وإقليمية ودولية وأن نشجعها وندعمها. ذلك أننا - وأقولها بوضوح - بتدخلنا وإرادتنا يمكننا أن نكفل التقدم المتسق للمجتمع ويمكننا صون مستقبل الأجيال القادمة التي نعتبر مسؤولين تجاهها منذ الآن.

كذلك فإنه من غير المقبول الاعتماد على بعض قوانين الطبيعة، أي أن نترك للحروب أو الكوارث أو المجاعات أو الأمراض أمر تنظيم الزيادة الديموغرافية في العالم.

لذلك فإنه لا بد وأن تجد الدول المساندة اللازمة لجهودها المبذولة لتنظيم النمو الديموغرافي. ولا يقتصر دور مؤتمر كمؤتمرنا هذا على قياس النجاح الذي تحقق في عقد من الزمان، بل دوره أيضاً أن يتوصل إلى سبل أفضل لربط قضية السكان بعملية التنمية، كما يدعونا إلى ذلك عنوان مؤتمرنا ذاته.

إلا أنه علينا أيضاً أن نفكر في السياسات الديموغرافية وسياسات تنظيم الأسرة في أوسع وأشمل إطار ولما يمكننا ليس فقط من مواجهة المشكلة الحالية بل أيضاً معالجة أسبابها الدفينة. حيث يستحيل في الواقع فصل السياسات السكانية عن السياسات في مجال الصحة والتغذية والتعليم.

وأود بصدد هذه النقطة الأخيرة أن أؤكد بقوة الدور الجوهري الذي يتحتم اسناده إلى المرأة في هذه السياسات. فتعليم المرأة وتحفيزها هما في الواقع هدفان لا غنى عنهما، على صعيد العالم، لإنجاح أي سياسة في مجال السكان والتنمية في أي مكان من العالم!

إنني أعي تماماً أن رسم هذه السياسات وتطبيقها يمكن في بعض الحالات أن يختلف مع بعض العادات والتقاليد. وهذا هو سبب تركيزي على المبدأ الثاني الذي يجب أن يقودنا هنا: مبدأ التسامح.

فالتسامح يفرض على مؤتمر كمؤتمرنا أن يحترم الثقافات والمعتقدات كل الاحترام. فمؤتمر السكان والتنمية يثير - وكلنا يعلم ذلك - مسائل اجتماعية ومسائل أخلاقية.

فمن الناحية الاجتماعية، ينبغي ألا ننسى أن ما نسميه "السكان" ليس كلا متجانسا. فكل فرد في السكان ينتمي لثقافة معينة ومجتمع بعينه له تقاليده. فالسكان عبارة عن علاقات متعددة تكون كل جماعة فيها جديرة باحترامنا، وتكون الأسرة هي نواتها المركزية.

إن مداولاتنا اليوم لا بد وأن تأخذ في اعتبارها أن السكان مفهوم يشمل أيضا انتماءات متنوعة ومختلفة.

ومع ذلك فالسكان هم مجموعة من الشعوب ومجموعة من الأفراد. وعلينا منذ الآن ألا نغفل الربط بين مؤتمرنا والمفهوم الأساسي لحق الشعوب. وينبغي ألا يغيب عن بالنا ضرورة إدراج سياستنا في إطار حقوق الإنسان.

وقد أتاحت لي في العام الماضي، في أثناء مؤتمر فيينا، فرصة التأكيد على مفهوم عالمية حقوق الإنسان وبعدها المطلق والمحدد معا. وهذا المنطق ذاته، منطق العالمي والفردى، ومنطق الذات والغير، هو الذي ينبغي لنا أن نأخذ به هنا، وخصوصا عندما نتطرق إلى أكثر موضوعات المؤتمر حساسية.

ومن هنا أدعو كل واحد منكم إلى التسامح وإلى احترام ومراعاة الحساسيات التي قد يتم التعبير عنها أثناء هذه المداولات.

فنحن اليوم بحاجة إلى التعبير عن هذا التسامح بأوضح صورة، حيث لا ينبغي ألا تكون النتيجة حلولا وسطا حذرة، أو تدابير ناقصة، أو حلول تقريبية، أو - وهو أسوأ الأحوال - بيانات للتهدئة. وعلينا أيضا أن نتجنب الوقوع في مصيدة الخلاف العبثي حول الألفاظ والكلمات.

إن هذا التسامح لا بد وأن يكون متبادلا، فمن غير المقبول أن نسمح بفرض مفهوم فلسفي أو معتقد أخلاقي أو روحي معين على المجتمع الدولي بأسره كما أنه من غير المقبول عرقلة تقدم البشرية.

وهذا يعني أن نجاح هذا المؤتمر يتوقف على ما نبذله من جهد لتجاوز تمايزاتنا الظاهرة وخلافاتنا الوقتية وحواجزنا الإيديولوجية والثقافية. وهذا ما يدعوني إلى الاحتكام إلى الوعي باعتباره ثالث مبادئ السلوك في مؤتمرنا.

وقد جرت العادة على تعريف الوعي بأنه الملكة التي يعرف بها الإنسان حقيقته ويحكم عليها. وهذا هو موضوعنا.

ذلك أن وعينا لأنفسنا هو أن نعي أولا حريتنا في الحكم وحق كل منا في أن يعيش حياته ويوجهها كما يشاء، مع احترام حرية الغير وقواعد المجتمع.

وينبغي أن يكون للرجل والمرأة في جميع أنحاء العالم ليس فقط الحق بل أيضا الوسائل التي تمكنهما من اختيار مستقبلهما الفردي والأسري.

وحرية القرار هذه حرية أساسية لا بد من حمايتها وتشجيعها. فإذا كان الأمر على غير ذلك فإن أفقر سكان الكوكب - ويتجه ذهني، في قلبي هذا، إلى حالة المرأة - هم الذين سيقاسون أسوأ العواقب المترتبة على ذلك.

إلا أن هذه الحرية في اتخاذ القرار لا يمكن أن تكون حقيقية إلا بالممارسة وإلا إذا وضعت في إطار يعزز مسؤولية الفرد.

إن الربط بين الحرية والمسؤولية هو وحده الذي سيساعد على الرقي التام للأفراد في بيئة أسرية حريضة على كرامة الإنسان ومستقبل المجتمع.

ولكن وعينا لأنفسنا يجب أن يكون وعيا لترابطنا. وفي أغلب الأحوال لا يتبدى لنا هذا الوعي إلا في الحالات الطارئة وحالات القهر والخطر بأكثر الأشكال سلبية، عبر تدفقات الهجرة وأفواج اللاجئين.

إن مداولاتنا بشأن السكان والتنمية يجب أن تقودنا هنا إلى أن نحسن فهم وحدة وضعنا البشري وتمائل مصيرنا وأن نعزز ادراك الرأي العام ذلك.

إن على مؤتمرنا أيضا أن يعيننا - وهذا أملي على أي حال - على الاضطلاع بكل مسؤولياتنا تجاه الأجيال المقبلة. إن ما نسميه "السكان" ليس في الواقع سوى لحظة في التاريخ الطويل للبشرية المتطورة. ولا ينبغي أبدا أن يغيب ذلك عن البال، بل ينبغي أن يحيلنا إلى واحد من أهم الأسئلة في مداولاتنا المقبلة: كيف تنفذ سياسات ديموغرافية يمكنها في وقت واحد أن تحترم حريات كل فرد وأن تكفل للأجيال المقبلة تطورا متسقا ورقيا اجتماعيا للجميع؟

إن مؤتمر القاهرة أصبح منذ الآن يشكل لحظة من تلك اللحظات النادرة والجوهرية التي يعكف فيها مجتمع الأمم، وهو يتساءل عن واقعه الراهن، على التخطيط لمستقبله المشترك!

ومؤتمر القاهرة أيضا مرحلة فاصلة في الاضطلاع بمسؤوليتنا الجماعية إزاء الأجيال المقبلة!

وأخيرا فإن مؤتمر القاهرة يعكس بأجلى بيان رغبتنا في أن تتضافر جهودنا من أجل تنظيم المستقبل الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي للعالم!

كلمة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية
مصر ورئيس المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

مرحبا بكم على أرض مصر الطيبة. مهد الحضارة وأرض السلام. هذا البلد الأمين الذي كرس دوره على طول التاريخ، كي يكون جسرا وصال يربط بين حضارات العالم ويصل بين شعوبه، يثري مسيرة البشرية بمزيج خلاق من قيم إنسانية رفيعة. أسهم في صنعها حوار الحضارات وتفاعلها الخصب فوق هذه الأرض الخالدة على امتداد ٧ آلاف عام.

مرحبا بكم في مدينة القاهرة، حاضرة العرب والأفارقة، مدينة الألف مئذنة، تتعانق في سماءها منارات الاسلام، وأبراج الكنائس، تنشر السماحة والمحبة، وتضيء بنور الإيمان جهد الانسان المصري في هذا الوادي المبارك، الذي طيبت ثراه كلمات من نور أوردتها آيات القرآن وكلمات الانجيل ونصوص التوراة.

مرحبا بكم في بلد شارك منذ الأزل في مسيرة التقدم الانساني، عندما اخترع الزراعة ونادى بالوحدانية، ودون التاريخ، وسجل المعارف، وصنع من علاقته مع نهر النيل نموذجا فريدا يجسد الألفة والوفاق بين الانسان وبينته كما يجسد العلاقة الصحيحة بين الموارد والسكان.

مرحبا بكم في مصر الحاضر التي تسهم قدر طاقتها في مسيرة النضال الإنساني في سبيل غد أكثر أمنا وسلاما، يحقق للبشرية العدل والمساواة والترابط.

إن قراركم الخاص باختيار مصر مقرا لانعقاد هذا المؤتمر العالمي الهام، يلقي كل التقدير والعرفان من شعب مصر. الذي يعتبر انعقاد المؤتمر على أرضه بادرة طيبة من المجتمع الدولي ومنظمته العالمية تعكس اعترافا مشكورا بالدور الذي تقوم به مصر في خدمة قضايا السلام والتنمية والتقدم.

إننا نأمل أن يكون انعقاد المؤتمر فوق الأرض المصرية نقطة تحول هام. تضع في اعتبارها وحدة المصير البشري فوق كوكبنا. لأنه مهما باعدت المسافات بيننا، ومهما تفاوتت مساحات التقدم بين أرجاء المعمورة. فإننا في النهاية شركاء مصير. نواجه تحديات مشتركة تزداد عنفا وضراوة في كل أرجاء الأرض.

لم يعد العالم مجرد قرية صغيرة نتيجة التطور المذهل الذي حدث في وسائل الاتصال وأدواته، لكنه أصبح أيضا قرية صغيرة لأن الاخطار المحدقة بسكانه قد أصبحت ذات طابع كوني. تتجاوز حدود الأوطان والقارات، بحيث يستحيل على أي مجتمع أن يكون في مأمن كامل من آثارها.

أملنا أن يكون انعقاد مؤتمر القاهرة، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، نقطة وفاق ولقاء بين حضارات الانسان. وساحة تصالح بين الانسان وبينته، وجسرا يصل بين الشمال والجنوب، والشرق

والغرب. ينسق جهود الجميع. في وفاق إنساني متكامل جهوده، يرفع العدل. ويحفظ القيم، ويحافظ على الثوابت التي وضعتها الشرائع السماوية حدودا فاصلة بين الخير والشر. والحلال والحرام، وما يجوز وما لا يجوز.

نريد لهذا المؤتمر. أن يكون منعظا تاريخيا في سجل العمل الانساني المنسق من أجل مواجهة تحديات عصر جديد. يحمل إلينا آمالا كبارا في عالم أكثر أمنا وعدلا، بقدر ما يحمل من مخاطر ضخمة تصعب مواجهتها، إن تسلطت على المصير الانساني نظرة أحادية الجانب، تتجاهل أننا نعيش جميعا في خندق واحد، وأن التقدم الانساني ينبغي أن يكون شاملا، كي يصلح قدر المستطاع، بنية عالمية غير متوازنة، تفتقد عوامل الاستقرار الاجتماعي.

تؤكد الحقائق الديموغرافية لعالمنا الراهن، أن الجزء الأصغر من سكان العالم يعيش في بلدان ذات دخل مرتفع، حيث يعيش ٨٢٢ مليون نسمة تزيد متوسطات دخولهم على ٢٠ ألف دولار في العام. مقابل ثلاثة مليارات من البشر لا تزيد متوسطات دخولهم على ٣٥٠ دولارا، يتكدسون في بلاد تعاني نقص الموارد، وضعف الانتاج وغياب أساليب التنمية البشرية، ومع ذلك تبقى للقضية مدلولتها الأخرى، لأن ١٥ في المائة من سكان الأرض يتحصلون على ٧٥ في المائة من الدخل العالمي.

هذه الأرقام تطرح علينا جميعا عديدا من الأسئلة الهامة، التي تثير القلق وتستوجب في نفس الوقت ضرورة العمل المشترك، سعيا الى تغيير هذه الصورة، من خلال مجتمع دولي أكثر تعاونا، وأكثر قدرة على التصدي لتحديات المستقبل.

السيدات والسادة

لا نريد لهذا المؤتمر أن يكون مجرد مؤتمر ثالث للسكان، يحقق إضافة كمية لما تم انجازه في المؤتمرين السابقين، اللذين انعقدوا في بوخارست ١٩٧٤ وفي المكسيك عام ١٩٨٤، وحققا انجازات هامة لا يمكن الإقلال من شأنها.

نريد لهذا المؤتمر أن يكون علامة تحول تاريخي في رؤية الانسانية لمشاكلها السكانية تضع القضية في موضعها الصحيح، باعتبارنا جميعا شركاء عمل ومصير فوق هذا الكوكب، الذي يواجه تحديات غير مسبوقة. فرضتها التغيرات الضخمة والمتسارعة على امتداد النصف الأخير من القرن العشرين، وعجلت بقضايا الانفجار السكاني.

وخطورة هذا المؤتمر أنه ينعقد في ظل مناخ عالمي جديد، تتزايد فيه آمال الجماعة الانسانية في إمكان بزوغ نظام عالمي مختلف، يسوده السلام والعدل والتعاون، رغم المآسي الدامية التي لم يزل يشهدها عالمنا الراهن، ورغم المخاوف الكبيرة التي لم تزل تسيطر على شعوب عديدة. تخشى خطر

التهميش بعيدا عن ركب التقدم الانساني. بسبب غياب معايير العدالة، التي تمكن الجميع من أن يكونوا شركاء في مسيرة التقدم.

إسمحوا لي أن أعبر عن رؤيتي لمهمة هذا المؤتمر. والأهداف التي ينبغي أن يسعى الى تحقيقها. وهي رغم كونها رؤية شخصية، إلا أنها تعكس آمال شعوب عديدة. تتطلع الى هذا المؤتمر الذي ينعقد في مرحلة حاسمة، تتطلب منا جميعا الكثير من الفكر والعمل في إطار فهمنا الواضح والأمين، لحقيقة أننا شركاء في المصير والمستقبل.

أولا، إن مهمة مؤتمرنا في هذا المنعطف الهام من تاريخ التقدم الانساني، أن يتجاوب مع الآمال التي تعلقها شعوب العالم على انعقاده، وأن ينجز رؤية انسانية مشتركة. تعزز مسيرة التقدم الانساني وترسخ مفاهيم السلام والعدل والتعاون وتعلي قيم العمل والفضيلة.

ربما تكون نقطة البدء الصحيحة في صياغة هذه الرؤية الانسانية المشتركة، أن نسلم جميعا بأن نتائج المؤتمر وتوصياته يجب أن تكون محصلة لما يدور فيه من نقاش حر وحوار مفتوح، بعيدا عن أي التزام جامد بصيغ مستبقة لم تطرح للبحث والنقاش في قاعات المؤتمر.

تحدد نتائج المؤتمر وأهدافه - في تقديرنا - من خلال التفاعل الخلاق بين مختلف الآراء في حوار حر، يستهدف البحث عن القاسم المشترك بين هذه الرؤى المتعددة، كي تجيء توصيات المؤتمر انعكاسا لمصالح الجماعة الانسانية، تحقق العدالة والفرصة المتكافئة، لكل دولة وشعب، مهما قل تعداده أو تضاعلت موارده.

إننا ننتمي في هذا المؤتمر الى حضارات متنوعة وثقافات شتى ورسالات سماوية لها شرائعها التي تستوجب الاحترام، ومن ثم فإنه لا بد من تفاعل الآراء في مناخ ديموقراطي حر، بحثا عن القاسم الإنساني المشترك الذي يمكن أن يجمع وحدتنا في ظل هذا التنوع الخصب.

ثانيا، إن الوصول الى هذا القاسم الانساني المشترك، يقتضي حوارا حرا تحكمه روح التضامن، والإحساس بالمسؤولية المشتركة، والحرص المتبادل على الانفتاح على آراء الآخرين، والتسليم المسبق بأن أحدا لا يستطيع الادعاء بأنه وحده يحتكر كامل الحقيقة، لا بد لحوارنا المشترك أن يكون عطاء متبادلا، يعكس وصال الحضارات ووافقها، لأن أكبر المخاطر، أن تخطئ الهدف والمنهج، ويصبح الحوار أسيرا لأفكار مسبقة يريد البعض أن يفرضها على الجميع. أو يقع الحوار فريسة لاستقطاب حاد بين الشمال والجنوب، أو بين الدول المتقدمة والدول النامية، لنجد أنفسنا في متاهة خلافات عميقة، تشتت جهودنا وتمزق وحدتنا، وتشل قدرتنا على مواجهة مخاطر ضخمة وضارية، تتعدى حواجز اللغة والأوطان والقارات، لتهدد الوجود الإنساني بأكمله.

ثالثاً، اعتقادنا الراسخ أنه لا تناقض بين الدين والعلم، ولا تعارض بين الروح والمادة، ولا تناقض بين متطلبات التحديث وضرورات الأصالة، لأن الحياة الانسانية السوية تستند الى وفاق كل هذه العناصر المجتمعة، ولأن الانسان لا يستطيع أن يحقق الطمأنينة والأمن والسعادة. بل ولا يستطيع أن يحقق إنسانيته إلا بالإشباع المتوازن لحاجاته الروحية والمادية.

رابعاً، إن أية توصيات تصدر عن هذا المؤتمر، سوف يتم توظيفها لصالح كل مجتمع، وفقاً لظروفه الخاصة ومعتقداته الأساسية وبالقدر الذي تتفق فيه تلك التوصيات مع شرائعه السماوية وقيمه الدينية وتنسجم مع الفلسفة التي تحكم نظراته للأمور ورؤيته لمصلحته وأود أن أشير في هذا الصدد الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٣/١٩٩١ الذي نص صراحة على وجوب احترام سيادة كل دولة وحقوقها في وضع السياسات الخاصة بالسكان وتطبيقها، بما يتفق مع ثقافتها وقيمتها وتقاليدها. ويتناسب مع أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبما ينسجم مع حقوق الإنسان ومع مسؤولية الأفراد والأسر والجماعات.

خامساً، ولسوف يكون مفيداً ألا ننظر الى مؤتمر القاهرة وكأنه حدث قائم بذاته، مقطوع الصلة بجهود دولية عديدة، جرت في الماضي أو سوف تجرى في المستقبل لبحث جوانب أخرى من مشاكل حياتنا الإنسانية. وأشير على سبيل المثال لا الحصر الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢. وكذلك المؤتمرات القادمة حول التنمية الاجتماعية والمرأة والمستوطنات البشرية.

ينبغي لكل هذه الجهود الدولية المتعددة أن توضع في إطار واحد لأن مشاكل كوكبنا، قد بلغت حداً من التعقيد والتشابك. يتطلب وجود رؤية متكاملة متطورة. تساعد على ابتكار وانجاز حلول صحيحة.

ربما يكون كافياً أن نشير الى بعض الحقائق الهامة كي ندرك الأوضاع الصعبة التي يمر بها عالمنا. حيث يعيش على كوكبنا خمسة مليارات ونصف المليار من البشر. يتزايدون بأعداد تقرب من ٩٠ مليون شخص كل عام، ويزيد من صعوبة الوضع وتعقيده أن ثلاثة أرباع هؤلاء يتكدسون في دول نامية لا يتجاوز نصيبها من الدخل العالمي ١٥ في المائة.

وتشير الاحصائيات المعتمدة دولياً الى وجود ٥٠٠ مليون عاطل بين سكان هذه البلاد. يعانون غياب فرص العمل. لكن الأكثر خطورة من ذلك أن البطالة تفصلهم عن الحياة الاجتماعية لمجتمعاتهم، وتلك أسوأ نتائج البطالة وأكثرها تدميراً.

تعاني معظم بلدان هذه المجموعة بل تئن تحت وطأة مشكلة الديون وأعبائها، خصوصاً في قارة افريقيا التي وصل حجم مديونيتها الخارجية الى ٢٨٥ مليار دولار كما تعاني عدة دول منها من نقص الغذاء بسبب الجفاف والتصحر.

في مثل هذه المجتمعات النامية، تتعرض للوفاة كل عام نصف مليون امرأة لأسباب تتعلق بالحمل، وهي نسبة تفوق بمائتي مرة احتمالات تعرض حياة المرأة الأوروبية لنفس الخطر.

تلك جميعا ظواهر تدعو الى تكثيف الجهود المبذولة لمعالجة قضية السكان، وضبط ظاهرة الانفجار السكاني بما يتفق مع الشرائع السماوية والقيم الدينية، أملا في الوصول الى معدلات نمو سكاني معقول، يتكافأ مع الموارد، ويبشر بمستقبل أفضل للأجيال القادمة.

إن المسؤولية مشتركة تقع على عاتق دول العالم أجمع. غنيها قبل فقيرها، ليس فقط لأننا بشر نعيش في عالم واحد، واجبنا التكافل والتعاون أو لأن بعضا من أسباب مشاكل هذه الدول النامية يعود الى غياب معايير العدالة في تعاملها مع العالم المتقدم. ولكن ثمة سبب ثالث لعله الأكثر خطرا على كوكبنا حيث تتجاوز الآثار السلبية لمشاكل الانفجار السكاني كل الحدود مع تزايد مخاطر الهجرة والعنف والأوبئة، فضلا عن التدهور المستمر في البيئة، بآثاره السلبية على الجميع.

والمشكلة السكانية التي تواجه عالمنا الراهن لا يمكن أن تجد حلولها الصحيحة اعتمادا على معالجة البعد الديموغرافي وحده، بل أنها يجب أن تعالج في إطار ارتباطها الوثيق بمشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تستهدف رفع قدرات البشر، وإشراك النسبة الأكبر منهم في دورة الانتاج والاستهلاك.

يجب أن يكون ذلك كله في إطار حساب دقيق لطبيعة العلاقة بين السكان والموارد يضع في اعتباره متطلبات الأجيال القادمة، مثلما يضع ضمن مسؤولياته ضرورات الوفاء بمتطلبات حاضرنا الراهن.

الترجمة الأمينة لهذه الرؤية المتكاملة لأبعاد المشكلة السكانية تقتضي مضاعفة الجهود التي نبذلها للارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية. وأن نوجه قدرا أكبر من اهتمامنا الى المرأة التي تقوم بدور أساسي في تكوين الأسرة وتنشئة الأبناء وتضطلع بالجانب الأكبر من المسؤولية في تنفيذ البرامج الخاصة بالسكان.

وحجر الزاوية ونقطة الانطلاق في أية سياسات سكانية ناجحة تهدف الى انشاء مجتمع قادر على أن يخوض معارك التنمية بكفاءة واقتدار، هو العمل على الارتقاء بظروف المرأة خصوصا في الدول النامية ورفع وعيها بخطورة المشكلة وتبصيرها بكل الأبعاد المختلفة.

لقد واجهت مصر مشكلة سكانية طاحنة بلغت حد الانفجار مع منتصف القرن الحالي بسبب الانخفاض المستمر في معدل الوفيات مع ثبات معدل المواليد على النسبة المرتفعة نتيجة الارتقاء المتتابع الذي شهدته الخدمات الصحية في مصر منذ مطلع القرن العشرين.

تضاعف عدد سكان مصر خلال ربع قرن بعد أن كان ذلك يحدث كل ٥٠ عاما ليأكل عائد التنمية أولاً بأول ويهدد مستويات المعيشة ويضاعف من الضغوط على الخدمات في ظل موارد محدودة لا تستطيع الوفاء بتطلعات الجماهير المتزايدة الى حياة أفضل وملاحقة النمو السكاني المتزايد بنسب تجاوزت أكبر معدلات النمو السكاني في العالم.

أخذت الظاهرة في مصر أبعاداً أكثر حدة نتيجة تركيز حياة السكان في مساحة محدودة من رقعة مصر، لا تتجاوز وادي النيل ودلتاه الأمر الذي رفع الكثافة السكانية في مصر الى مستويات غير معقولة.

كان طبيعياً أن تستأثر هذه القضية باهتمام الدول والمجتمع وأن تكون على رأس قائمة الأولويات الوطنية تتضافر من أجلها جهود المؤسسات الرسمية والشعبية أملاً في الوصول الى صيغة مقبولة لعلاج المشكلة تحظى بالرضى الوطني العام وتستحوذ على ثقة كل مواطن وتتوافق مع العقائد السماوية والقيم الدينية وتثير حماس الأفراد للإسهام التطوعي في نجاحها دون قسر أو إجبار.

نجح برنامج السكان المصري في تحقيق أهدافه لأنه اعتمد على مصارحة الجماهير بالحقائق المجردة، واثقا من قدرتها على أداء دورها المطلوب طالما تسلحت بالمعرفة والوعي لأن المعرفة الصادقة هي الخطوة الأولى والصحيحة التي تحفز الجماهير على التحرك والمشاركة وهي التي تمكنها من اختيار صحيح ينبع من قناعتها العقلية والنفسية.

رفضنا أن نأخذ بأية سياسات سكانية تلجأ الى الاجبار والقسر لأن الإكراه يتعارض مع قيمنا الروحية وشرائعنا السماوية، ويصطدم مع المبادئ الأساسية في دستورنا فضلاً عن أنه من الناحية العملية يؤدي الى تعثر الخطط والبرامج السكانية طالما أنها لا تستند الى القبول الشعبي الحر، حتى إن صادفت في بدايات تنفيذها بعض النجاح الموقوت ولأن مثل هذه السياسات يستحيل تطبيقها، إلا في مجتمعات غير ديمقراطية يسودها الإكراه والخوف وهما لا يبنيان مواطناً صالحاً قادراً على المشاركة.

رفضنا أيضاً أن نلجأ الى أي من صور التشريع التي تشكل قيوداً على حرية المواطنين في اتخاذ قراراتهم، أو تلزمهم اتخاذ إجراءات معينة يتطلبها تنظيم الأسرة، رفضنا ذلك لأننا على يقين من أنه في قضايا الأسرة ينبغي أن يكون الاختيار حراً نابعاً من وعي المواطن وإرادته حتى يكتب له النجاح والاستمرار.

حرصنا حرصاً بالغاً على أن يكون برنامجنا السكاني متوافقاً مع القيم الدينية الراسخة لأننا نؤمن إيماناً جازماً بأن قيم الدين الصحيح تشكل قوة دافعة في اتجاه الإصلاح ان حسنت النوايا وساد التسامح وحرص الجميع على الجوهر والمغزى لأعلى الشكل والمظهر.

كان اعتمادنا الأول والأساسي على إثارة وعي الجماهير بمشكلة مصر السكانية في تشابكها المعقد مع موارد مصر المحدودة وتطلعات المواطنين الى حياة أفضل.

أعطينا كل الاهتمام للنهوض بالتعليم في شتى أنحاء البلاد واعتبرنا هذا النهوض قضية قومية كبرى تستحق أولوية مطلقة لأن النهوض بالتعليم هو نقطة البداية الصحيحة في أي إصلاح يستهدف إقامة مجتمع قادر على مواجهة تحدياته.

لدينا الآن برنامج طموح أخذ طريقه للتنفيذ يعالج شتى جوانب المسألة التعليمية، بدءاً بإقامة المدارس الجديدة على أسس عصرية تتيح للتلاميذ فرصة ممارسة أنشطتهم التعليمية والتربوية المختلفة، وإصلاح الأبنية المدرسية القائمة بالفعل، وإعادة النظر في المناهج والبرامج وإعادة تأهيل المدرسين وتدريبهم كي يكونوا أكثر قدرة على تنمية عقول التلاميذ وزيادة قدراتهم على التعامل مع حقائق العلم وتطوراته الحديثة وتكوين شخصياتهم بما يعزز إمكاناتهم في إدارة الحوار الخلاق الذي يمكنهم من حسن الاختيار.

بنفس الدرجة يجيئ اهتمامنا بضرورة الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية في كل ربوع مصر ونجوعها.

وتتجلى أهمية هذا العامل إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه يوجد في مصر أربعة آلاف قرية وهذا لا يستهان به من التجمعات السكانية الصغيرة.

كان لزاماً علينا أن نضاعف الجهود المبذولة لتحسين الخدمات الصحية كي تصل الى كل مواطن في موقعه مع الاهتمام بصحة المرأة والطفل على نحو خاص. والعناية بنواحي الصحة النفسية الى جانب الصحة البدنية.

كانت محصلة هذه السياسات التي اعتمدت على المعرفة والوعي والوصول بالخدمات التعليمية والصحية الى كل مواطن. إذ انخفض معدل الزيادة السكانية من ٢,٨ في المائة سنوياً عام ١٩٨٠ الى ٢,٢ في المائة في العام الحالي. وارتفعت نسبة الأسر المشاركة في برامج تنظيم الأسرة من ٢٨ في المائة الى ٥٠ في المائة من مجموع الأسر المصرية في الريف والحضر على حد سواء.

ربما كان أبرز ملامح البرنامج المصري أنه أصبح قضية قومية تتعاطف معها كل الأطراف وكل الطوائف، يتبلور حولها قدر كبير من الاجماع الوطني. وتحظى بدرجة عالية من الرضى العام لجموع المواطنين. بصرف النظر عن انتماءاتهم العقائدية والمذهبية.

وتلك نتائج تبشر بالخير، وتثبت أننا نسير في الاتجاه الصحيح، وإننا نملك سياسات ثابتة ومستقرة، تضمن تواصل مسيرة الإصلاح على المدى الطويل. وتضمن تحقيق النتائج التي نأملها. لأنها تقوم على الاختيار الحر لكل المواطنين.

والحق أننا وجدنا تعاوناً صادقاً في تنفيذ هذا البرنامج من أصدقاء عديدين ومنظمات دولية هامة، خصوصاً منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، المتمثلة في صندوق السكان وبرنامج التنمية، وصندوق الطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو إلى جانب حكومات عدد من الدول الصديقة أسهمت في نجاح البرنامج المصري، تأكيداً للتضامن الدولي ولأهمية التعاون مع كل دولة تضع برنامجاً وطنياً، نابعاً من واقعها وظروفها، متفقاً مع قيمها وتقاليدها، ويكفل في نفس الوقت تحقيق أهدافها والالتزام بأولوياتها.

إنني أنتهز هذه الفرصة، لكي أعبر عن خالص الشكر والتقدير لهذه المنظمات، وأخص بالذكر في هذا المقام الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة، والدكتورة نفييس صادق، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والأمين العام للمؤتمر، اللذان بذلا جهداً مشكوراً لإنجاح هذا المؤتمر والترتيب لعقده على هذه الصورة المشرفة.

إننا نبدأ عملنا وحوارنا في هذا المؤتمر العام وكلنا أمل ورجاء في أن يجري نقاشنا حول كل القضايا المطروحة حراً منزهاً عن الغرض والهوى، يعتمد الموضوعية والعلم ويرعى قيم الأخلاق وثوابت العقائد ويتيح للجميع فرصة المشاركة، كي تتفاعل كل الثقافات وكل الآراء وإثراء لتجاربنا المشتركة.

نريد لحوارنا أن ينأى عن تعصب الرأي أو تطرفه، لأن الآراء المتطرفة تظل خارج السياق العام لتطور المجتمعات. تفتقد إجماع الرأي، وتفتقد القبول على كل المستويات.

ولست أعتقد أن في وسعنا - مهما كنا نملك من الحكمة وسداد الرأي - أن نصل إلى حلول صحيحة لمشكلاتنا السكانية، ما لم تكن هذه الحلول موضوع قبول مجتمعاتنا، تلبية الحاجات الأساسية للجماهير، وتتوافق مع قيمها وعقائدها.

نحن لا نستطيع أن نقلل من الأخطار المحدقة بعالمنا بسبب مشاكل الانفجار السكاني، ولا نستطيع أن نغض النظر عن المآسي العديدة التي لم يزل يشهدها عالمنا، رغم انتهاء عقود الحرب الباردة، لكننا ننظر نظرة غير منصفة إلى عالمنا الراهن، لو أننا أغفلنا بدايات الأمل، التي تشرق في الأفق القريب، تحمل تباشير غد أفضل.

إن الانجازات الضخمة والهائلة التي يحققها العلم الحديث والاكتشافات العلمية التي تتابع على نحو متسارع تزيد من قدرة الإنسان على مواجهة تحديات عديدة، في مجالات الغذاء والمواد البديلة، وحماية البيئة والارتقاء بمستوى الخدمات.

وبالمثل، فإن الاحساس المتزايد لدى كل البشر بأن الانسان لن يستطيع أن يجد ذاته أو يحقق توازنه من خلال إشباع حاجته المادية على حساب احتياجاته النفسية والروحية، هذا الاحساس المتزايد يعطينا الأمل في أجيال جديدة، قادرة - بوعي الإيمان - على أن تتجنب هاوية السقوط والضياع في متهاتات الشك والانحراف.

ولعل أهم التطورات الإيجابية التي يشهدها كوكبنا الآن، وأكثرها أثرا على مصير الانسانية، يتمثل في هذا التوجه بل والانحياز الانساني المتزايد للسلام، والرافض لسباق التسليح، وأسلحة الدمار الشامل، من كل الأنواع وفي كل البقاع.

اليوم تتوق البشرية الى عالم أكثر أمنا وسلاما، يكرس جهوده لخير الإنسان على الأرض، لذلك تعاضمت الدعوة لحل النزاعات. حتى تلك التي كان يبدو أنها تستعصى على الحل. عبر أساليب التفاوض والتسوية السلمية، والقبول المشترك بحلول منصفة. تعكس توازن المصالح بين كل الأطراف وفقا لمبادئ العدالة والشرعية.

تلك - في نظري - هي أكثر التطورات مدعاة للتفاؤل إزاء مستقبل عالمنا الراهن. رغم المآسي العديدة التي لم تزل تشهدها في عديد من بقاعه.

اليوم نتطلع الى عالم جديد أكثر قدرة على مواجهة تحديات المستقبل يزيد عوامل الترابط والتعاون بين البشر. بديلا عن بواعث العداة والتناحر. يزكي روح التسامح بديلا عن التطرف والتعصب، يقارب بين الأمم والشعوب، ويحض على المنافسة الخلاقة التي تثري حياة البشرية وتؤمن حاضرها ومستقبلها.

تلك آمال مشروعة، وليست أضغاث أحلام، إن توحدت صفوفنا وتوافقت آراؤنا، وبدأنا عملنا الكبير بروح جديدة تعي أننا جميعا على ظهر سفينة واحدة.

أدعو الله مخلصا أن يصون مسيرتنا وأن يكلل عملنا بالنجاح وأن يهدينا الى ما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بيان الدكتوراة نفيس صادق، الأمينة العامة
للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية

نجتمع اليوم في هذه المدينة التاريخية الجميلة، المدينة الحديثة ذات التقاليد العريقة، وموطن الفكر والتجارة والصناعة، وإحدى المراكز العظيمة للدراسات الإسلامية، وحاضرة الحكم لفترة تقارب الألف عام، نجتمع في إطار مؤتمر تاريخي. ونحن في غاية الامتنان لكم يا سيادة الرئيس ولحكومة بلدكم الحي والمتطور بسرعة لما أبدىتموه من حفاوة وتكريم.

السيد الرئيس، إن مدينتكم وبلدكم ذوا جذور عريقة ولكنهما أيضا حديثان بكل معنى الكلمة. ولقد أرسيتم مثالا تهتدي به كل من البلدان العربية والافريقية في معالجة مسائل السكان والتنمية. ومن المناسب أن تكون هذه المدينة العظيمة محط أنظار العالم خلال الأيام العشرة القادمة.

السيد الأمين العام، يشرفني أن أكون في بلدكم الأم وأن أتمكن من شكركم شخصيا على حُسن توجيهكم وإرشادكم. وكنت منذ لحظة انتخابكم وما أزال اعتمد على دعمكم الثابت الذي تواصل طيلة الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر.

وأود أن أرحب بصورة خاصة بجميع رؤساء الدول والحكومات: رئيس جمهورية أذربيجان، ورئيس وزراء سوازيلند والسيد غور نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

واسمحوا لي أن أرحب بصفة خاصة برئيسة الوزراء بوتو ورئيسة الوزراء بروندتلاند. وقد كانت رئيسة الوزراء بروندتلاند أول رئيس دولة يعلن عن عزمه على الحضور إلى القاهرة. أما عن السيدة بوتو فماذا أستطيع القول؟ إن المجتمع الدولي سيشهد لك بالشجاعة والايامن الراسخ. وهذا ما يجسد الزعامة بأجلى صورها. وإن حضورك هنا يظهر أكثر من أي شي آخر أننا نعالج مسألة ذات أهمية عالمية حقيقية.

السيد نائب الرئيس، إننا نرحب بك على وجه الخصوص لاهتمامك والتزامك الدائمين بالمسائل البيئية سواء في بلدك أو في العالم بأسره. وأنت نصير قوي للاستعمال المستدام للموارد وصديق حقيقي للمشاركين في مسائل السكان والتنمية.

ويؤسفني القول إن المرض الذي ألمَّ بالرئيس سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا، منعه من حضور المؤتمر ولكنه بعث برسالة كريمة للغاية قال فيها بعد أن أعرب عن تمنياته بنجاح المؤتمر "آمل مخلصا أن يكون المؤتمر بمثابة علامة مضيئة في طريق تحقيق قدر أكبر من التعاون والشراكة بين الدول اللذين يستهدفان تقاسم الخبرات في تنمية الأسرة والسكان من أجل التنمية المستدامة".

ويسرني أن أرحب بزملائي رؤساء البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. أما مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الانسان فلم

يتمكن من الحضور، ومع ذلك بعث برسالة أعرب فيها عن تأييده القوي للمؤتمر، وإنني أوصي جميع المندوبين بالاطلاع عليها.

وأخيرا، أود أن أقدم تهاني^١ للوزير مهران، وزير السكان والأسرة لسعيه الدؤوب على تحقيق الرفعة لبرنامج مصر الوطني لتنظيم الأسرة وأن أقدم شكري العميق لقيادته للجنة التحضيرية الوطنية ولادارته الممتازة للأعمال التحضيرية للمؤتمر.

وأود إذا سمحتم لي أن أعرب عن تقديري لما قام به موظفو وموظفات الأمم المتحدة سواء منهم من تروونه بين ظهرانيكم أو من يعمل منهم وراء الستار فإن جهودهم هي التي جعلت هذا المؤتمر حقيقة واقعة.

إن هذا المؤتمر شامل جامع بحق. ويتضح هذا بجلاء من مشاركة ١٧٠ بلدا فيه بالإضافة إلى آلاف المنظمات غير الحكومية من محلية ودولية. ولربما لاحظتم أن وسائط الاعلام أولته بعض الاهتمام أيضا: فقد بلغ عدد الصحفيين الذين جاءوا لتغطية المؤتمر والذين سجلوا أنفسهم لغاية مساء أمس ٣ ٧٢٥ صحفيا. وبفضلهم سوف تصل مناقشاتكم إلى كل بيت في العالم تقريبا.

والأشخاص المسؤولين عن نجاح العملية التحضيرية هم الذين تضافرت سواعدهم خلال الأعمال التحضيرية التي امتدت لفترة ثلاث سنوات طويلة. وثمره عملكم هي مشروع برنامج العمل الذي ستناقشونه وتضعون للمسات النهائية عليه خلال الأيام المقبلة. ولقد وافقتم بالفعل على تسعة أعشاره. وقد تكفل هذا المؤتمر بالفعل بالنجاح. ولربما كان هذا المؤتمر فريدا، كما قالت السيدة سوزان مبارك يوم أمس في منتدى المنظمات غير الحكومية، لأنه انتقل من المواجهة الايديولوجية العقيمة إلى جعل الاستثمار في التنمية البشرية القوة الدافعة في معالجة قضايا السكان والتنمية.

وإن المشروع الذي وافقتم عليه عموما يستند إلى أعلى المثل الأخلاقية. ويفضل الناس على الأرقام. ويركز على نوعية حياة الأسرة ورخاء كل أفرادها. ولسوف أتناول هذا الموضوع بقدر أكبر من التفصيل في وقت لاحق من هذا اليوم. أما الآن، فدعوني أشاطركم ما آمله شخصا من أعماقي من هذا المؤتمر. وهذا الأمل هو أن تتفقوا على العمل اللازم لتخفيض المعاناة والموت للذين لا مبرر لهما الناشئين عن انعدام التعليم وعدم توفر الرعاية الصحية الأساسية وتنظيم الأسرة، وعن عدم سيطرة الناس على مقدرات حياتهم.

ففي كل يوم تموت مئات النساء من أسباب متصلة بالحمل والولادة. وفي كل يوم يموت مئات المواليد لعدم توفر الرعاية الصحية الأساسية لهم.

وهناك تحت تصرفنا وسائل كفيلة بمنع هذه المأساة. دعونا نتفق باسم الانسانية على القيام بذلك.

لقد سلّمتم بالحقائق واتفقتم على الأهداف وأوصيتم باتخاذ إجراءات محددة في مجالات معينة. وأظهرتم عزمكم على تناول عدد من أصعب مشاكل زمننا الراهن. ودعوني أقتبس من الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري، قوله "لقد حان الوقت للتجاوز بحسن نية والعمل بانسجام لمصلحة الانسانية". وكما قلت يا سيادة الرئيس، إن المنافع للبشرية يجب أن تكون شاملة. وبالروح ذاتها، فإن دعوتنا للعمل المشترك فيما بين أمم العالم تتمثل في تحقيق تطلعات كل فرد من أفراد المجتمع الدولي.

ولكم مزيد الشكر على ما قمتم به في الماضي، وبين أيديكم مشروع وثيقة محددة للغاية وذات منحنى عملي جدا. وبقليل من العمل خلال الأيام العشرة المقبلة، سيصبح برنامج العمل جزءا من مستقبل مستدام. وأتمنى لكم جميعا النجاح.

بيان السيدة جرو هارلم بروندتلاند
رئيسة وزراء النرويج

دعونا ننتقل من الضجيج الذي أثارته وسائط الاعلام حول هذا المؤتمر إلى التركيز على المسائل الرئيسية. إننا نجتمع هنا استجابة لدعوة أخلاقية للقيام بعمل. وثمة ثمن للتضامن بين الأجيال الحاضرة والمقبلة. ولكننا إذا لم ندفع هذا الثمن كاملا فسوف نواجه بإفلاس شامل.

ويتركز هذا المؤتمر حقيقة حول مستقبل الديمقراطية وكيفية توسيع وتعميق قواها ونطاقها. وما لم نوفر لشعوبنا القوة ونعلمهم ونهتهم بصحتهم ونتيح لهم المشاركة في الحياة الاقتصادية على أساس متكافئ وثري الفرص فسوف يستمر الفقر ويتفشى الجهل وتختنق احتياجات الشعوب تحت وطأة اعدادها. لذا فإن البنود والمسائل المطروحة أمام هذا المؤتمر ليست مجرد بنود ومسائل وإنما هي أحجار لبناء ديمقراطيتنا العالمية.

ومن الملائم تماما معالجة مستقبل الحضارة هنا في مهد الحضارة. ونحن مدينون للرئيس مبارك ولشعب مصر لدعوتنا إلى ضفاف النيل حيث العلاقة بين الناس والموارد بادية للعيان وحيث التباين بين الديمومة والتغير جليّة للبيان.

ونحن مدينون أيضا للسيدة نضيس صادق وموظفيها المخلصين الذين أحاطوا الأعمال التحضيرية للمؤتمر برعاية مكثفة والهام غزير.

وإن عشر سنوات من العمل كطبيبة وعشرين سنة من العمل كسياسية علمتني أن تحسين ظروف المعيشة، وزيادة الخيارات المتاحة، والوصول إلى معلومات غير متحيزة، ووجود تضامن دولي حقيقي هي مصادر التقدم البشري.

ونملك الآن مكتبة غنية بتحليل العلاقة بين نمو السكان، والفقر، ومركز المرأة، وأنماط المعيشة والاستهلاك القائمة على التبذير، وغنية بمعرفة السياسات الناجحة والسياسات الفاشلة، وبالتدهور البيئي الذي تتسارع خطاه بلا هوادة.

ونحن لسنا هنا لنكرر كل ما ذكر وإنما لنقطع على أنفسنا عهدا. نتعهد بتغيير سياساتنا. وعندما نعتمد برنامج العمل فإننا نوقع على وعد - وعد بتخصيص موارد في السنة المقبلة لنظم الرعاية الصحية والتعليم وتنظيم الأسرة ومكافحة (الايذز) أكبر من الموارد التي خصصناها لها في هذه السنة. ونعد بأن نجعل الرجال والنساء متساوين أمام القانون وأن نصحح أيضا أوجه التفاوت وأن نعزز احتياجات المرأة بنشاط أكبر من احتياجات الرجل إلى أن نستطيع القول باطمئنان إن المساواة قد تحققت.

ويتعيّن علينا استخدام مواردنا المجتمعة بشكل أكفأ من خلال منظومة الأمم المتحدة بعد اصلاحها وتحسين التنسيق فيها. ويعتبر هذا شرطا أساسيا للتصدي للأزمة التي تهدد التعاون الدولي اليوم.

ففي بلدان كثيرة حيث النمو السكاني أكبر من النمو الاقتصادي، تزداد المشاكل سوءا كل عام. وسترتفع تكاليف الاحتياجات الاجتماعية في المستقبل ارتضاعا كبيرا. وستكون عقوبة التقاعس شديدة، ويتحول هذا إلى كابوس لوزراء المالية وإلى ميراث لا تستحقه الأجيال القادمة.

وإن المنافع التي يمكن جنيها من وراء تغيير السياسة كبيرة إلى درجة لا يمكننا معها عدم إجراء التغيير. ويجب علينا أن نقيس منافع السياسات السكانية الناجحة بالوفورات - من الانفاق العام على الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، ومعالجة مياه المجاري والخدمات الصحية والتعليم.

وتبين الحسابات المصرية أن كل جنيه يُنفق على تنظيم الأسرة يوفر ٣٠ جنيها في الانفاق على المعونات الغذائية والتعليم والمياه والمجاري والمساكن والصحة في المستقبل.

لقد علمتنا الخبرة أن نُميز السياسات التي يرتجى منها النفع من السياسات التي لا يرتجى منها أي نفع.

ومع حدوث ٩٥ في المائة من زيادة السكان في البلدان النامية، فإن المجتمعات المحلية التي تتحمل عبء تزايد الأعداد هي أقل المجتمعات استعدادا للتعامل مع هذه المشكلة. وهي المناطق الضعيفة من الناحية الايكولوجية حيث تعكس الأعداد الموجودة فيها بالفعل خلافا مرعبا بين الناس والأرض.

وإن كثرة أعداد الشباب في كثير من مجتمعاتنا تعني أنه ستحدث زيادة مطلقة في الأرقام السكانية لسنوات كثيرة قادمة بغض النظر عن الاستراتيجية التي نعتمدها هنا في القاهرة. ولكن مؤتمر القاهرة قد يقرر إلى حد كبير، من خلال المحصلة التي يتوصل إليها، ما إذا كان بالإمكان وقف نمو سكان العالم في وقت مبكر بما فيه الكفاية عند مستوى يكفل بقاء الانسان والبيئة العالمية.

ومن المشجع أن هناك بالفعل أرضية مشتركة واسعة بيننا. وبرنامج العمل النهائي يجب أن يتضمن التزامات لا رجعة فيها بتقوية دور ومركز المرأة. ويجب أن نكون مستعدين جميعا للمساءلة. فتلك هي الكيفية التي تعمل بها الديمقراطية.

ويجب أن يتيح امكانية الانتفاع من التعليم وخدمات الصحة التناسلية الأساسية، بما في ذلك تنظيم الأسرة كحق شامل من حقوق الانسان للجميع.

ولن تتمتع المرأة بقوة ذاتية أكبر لمجرد أننا نريدها أن تكون كذلك وإنما عن طريق تغيير التشريعات وزيادة المعلومات ومن خلال إعادة توجيه الموارد. ومن المفجع التغاضي عن الحاجة الملحة لهذه المسألة.

ولسنوات طويلة كان من الصعب على المرأة الانتفاع من الديمقراطية. ومهما تكرر القول بأنه ليس هناك من الاستثمارات ما يعادل الاستثمار في تنمية المرأة، فإن هذا التكرار لن يف ذلك القول حقه. ومع ذلك ما تزال المرأة يُظاها عليها ويُميز ضدها من حيث امكانية وصولها إلى التعليم، والأصول الانتاجية، والائتمانات، والدخل والخدمات، وصنع القرار، وظروف العمل والأجر. وما تزال التنمية الحقيقية بالنسبة لعدد كبير من النساء في عدد كبير من البلدان مجرد وهم.

وإن تعليم المرأة يعتبر أهم السبل صوب رفع الانتاجية وخفض وفيات الأطفال الرضع وخفض الخصوبة. والعوائد الاقتصادية من وراء الاستثمار في تعليم المرأة تعادل عموما العوائد المتأتية من الرجل ولكن العوائد الاجتماعية من حيث الصحة والخصوبة تتجاوز إلى حد كبير ما نجنيه من وراء تعليم الرجل. لهذا دعونا نلتزم بمراقبة عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس. ودعونا أيضا نراقب أعداد الفتيات اللاتي يكملن تعليمهن ونسأل عن السبب في حال وجود اختلاف بين الرقمين لأن الفتاة التي تحصل على شهادة لن تقدم على إنجاب عدد كبير من الأولاد بخلاف أختها التي لم تحصل على شهادة.

وأشعر بالسعادة لظهور توافق في الآراء بأن يتمتع كل إنسان بإمكانية الوصول إلى مجموعة شاملة من خدمات تنظيم الأسرة بسعر مقبول. ويشكل الدين في بعض الأحيان عائقا أساسيا. وهذا يحدث عندما يطرح موضوع تنظيم الأسرة كقضية أخلاقية. ولكن الأخلاق لا يمكن أن تكون محصورة في مسألة مراقبة النشاط الجنسي وحماية حياة الأجنة فحسب. فهي أيضا مسألة منح الأفراد فرصة للاختيار، وقمع الإكراه بجميع أشكاله وإلغاء الطابع الإجرامي عن المأساة الفردية. وتصبح الأخلاق ضربا من النفاق لو قبلنا أن نترك الأم تعاني أو تموت من وراء حمل غير مرغوب فيه أو عمليات إجهاض غير مشروعة، أو أولاد غير مرغوب بهم يعيشون في فاقة.

ولا يمكننا أن نفضل وجود عمليات إجهاض وأنها سواء كانت غير مشروعة أو مقيدة بشدة تعرض حياة وصحة المرأة للخطر في الغالب. لهذا فإن إلغاء الطابع الإجرامي عن الإجهاض هو أقل ما يمكن عمله للاستجابة لهذه الحقيقة باعتباره وسيلة ضرورية لحماية حياة المرأة وصحتها.

وإن العوائق الدينية والثقافية التقليدية يمكن التغلب عليها من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على النهوض بالموارد البشرية. فقد ظهر من تجربة تايلند البوذية واندونيسيا الإسلامية وإيطاليا الكاثوليكية، على سبيل المثال، أنه يمكن تحقيق انخفاض كبير نسبيا في معدلات الخصوبة في وقت قصير إلى حد مثير للدهشة.

ومن المشجع أن يسهم المؤتمر في توسيع محور اهتمام برامج تنظيم الأسرة ليشمل الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ورعاية الأمهات في أثناء الحمل والولادة والإجهاض. ومن المؤسف ألا نفتح أعيننا على أهمية مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي إلا بعد وقوع كارثة من قبيل وباء متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الايدز) وفيروس نقص المناعة البشرية. ومن المؤسف كذلك أنه كان يتعين على نساء كثيرات الموت من جراء الحمل قبل أن ندرك أن البرامج التقليدية المعنية بصحة الأم والطفل، المشهود بفعاليتها في حفظ حياة كثير من الأطفال، لم تفعل ما يذكر لحفظ حياة الأمهات.

واستنادا لذلك يبدو من المعقول أن يضم أي برنامج عمل تطلعي الشواغل الصحية التي تعالج النشاط الجنسي البشري تحت عنوان "رعاية الصحة التناسلية". ولقد حاولت، دون جدوى، أن أفهم كيف يمكن أن يقرأ ذلك المصطلح بمثابة ترويج للإجهاض أو ترخيصه كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة. وقلما استخدم هذا الكم من تشويه الحقائق، إن كان قد حدث أساسا، لإعطاء معنى لم يكن موجودا في المقام الأول.

ويسعدني القول إن العدد الإجمالي لعمليات الإجهاض في الترويج ظل على حاله بعد إباحة الإجهاض في الوقت الذي انخفضت فيه عمليات الإجهاض غير المشروع إلى الصفر. وتجربتنا في هذا المجال مماثلة لتجارب البلدان الأخرى وهي أن للقانون أثرا على عملية صنع القرار وعلى إتاحة الإجهاض الآمن، ولكن ليس له أي أثر على الاعداد. ومعدل الإجهاض لدينا من أقل المعدلات في العالم.

وإن عمليات الإجهاض غير الآمنة تمثل مشكلة أساسية للصحة العامة في معظم أنحاء المعمورة. ونحن نعلم جميعا دون استثناء أن الأغنياء يمكنهم أن يدفعوا أجر عملية الإجهاض الآمن بغض النظر عن القانون.

وإن مؤتمرا يتمتع بهذه المكانة والأهمية لا ينبغي له أن يقبل محاولات تشويه الحقائق أو أن يغض الطرف عن محنة ملايين النساء اللاتي يخاطرن بحياتهن وبصحتهن. وإنني أرفض تماما الاعتقاد أن بإمكان الجمود الذي وصلت إليه هذه المسألة الحرجة أن يعيق إمكانية وصول مؤتمر القاهرة إلى نتيجة جديدة وتطلعية قائمة، كما هو مأمول فيه، على توافق كامل في الآراء ومعتمدة بحسن نية.

وإن خدمات الصحة التناسلية لا تعالج المشاكل المهملة فحسب وإنما تعنى أيضا بالأشخاص المهملين من قبل. ولم يتلق اليافعون والعازبون سوى نذر يسير من المعونة، وما يزالون على هذه الحال لأن مستويات تنظيم الأسرة قلما تلبى احتياجاتهم. وغالبا ما يقال إن الخوف من الترويج للاتصال الجنسي غير الشرعي هو السبب وراء حصر خدمات تنظيم الأسرة بالأزواج الشرعيين. ولكننا نعلم أن عدم وجود تعليم وخدمات لا يردع المراهقين وغير المتزوجين عن ممارسة النشاط الجنسي. بل هناك، على النقيض من ذلك، دليل متزايد من بلدان كثيرة، من بينها بلدي، على أن برامج التثقيف الجنسي تعزز اتباع سلوك

جنسي رشيد بل وتشجع على الامتناع عن ممارسة الجنس. وأن عدم توفير خدمات صحية تناسلية يجعل ممارسة النشاط الجنسي أكثر خطرا على كلا الجنسين، وعلى النساء بصفة خاصة.

ومع اقتراب اليافعين من عتبة المراهقة، فإن نشاطهم الجنسي الناشئ غالبا ما يواجه بشيء من الشك أو بالتجاهل التام. وفي هذه المرحلة الهشة من العمر، يحتاج المراهقون إلى التوجيه والاستقلال معا. ويحتاجون إلى التثقيف وإتاحة الفرصة لهم لأن يستكشفوا الحياة بأنفسهم. وهذا يستلزم اتباع نهج بارع ومتوازن بدقة من الوالدين والمجتمع. وآمل بكل إخلاص في أن يسهم هذا المؤتمر في زيادة تفهم احتياجات اليافعين من الصحة التناسلية ورفع درجة الالتزام بها، بما في ذلك تزويدهم بخدمات صحية خصوصية.

وبغية إحداث تغيير لا بد من توفر رؤى. ولكن يجب علينا أن ندع رؤيانا والتزامنا يتبلوران من خلال تخصيص الموارد. وثمان برنامج العمل الذي نحن هنا بصدد اعتماده يقدر بمبلغ يتراوح بين ١٧ و ٢٠ بليون دولار في السنة.

وإن العمل الشاق الحقيقي يبدأ بعد انتهاء المؤتمر. وإن ترجمة النهج الجديد والأهداف الجديدة إلى برامج قابلة للتنفيذ يمثل تحديا رئيسيا. وستواصل النرويج المشاركة في التحاور مع شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف. ويسرنا أن نرى أن هناك دولا مانحة هامة مثل الولايات المتحدة واليابان تزيد الآن من دعمها لقضايا السكان. وينبغي للبلدان الأخرى أن تحذو حذوهما. ونتمنى أن تشترك بلدان مانحة أخرى مع النرويج في بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل البرامج السكانية.

ومن المهم أيضا أن تكرر الحكومات ٢٠ في المائة من نفقاتها للقطاع الاجتماعي وأن تخصص ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل القضاء على الفقر.

وبغية تغطية احتياجات تكلفة برنامج العمل هذا، يلزم الوفاء مع ذلك بهدف قديم آخر وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المؤكد أن يعسر هذا التحدي ما يسمى بـ "تعب المانحين" الذي يعزى مرة أخرى إلى المشاكل العامة المرتبطة بالميزانية في العالم الصناعي. وتكافح الحكومات الوطنية كل سنة من أجل أولويات الميزانية ومخصصاتها. وإن تخصيص النرويج نسبة الـ (١) في المائة وما فوقها إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، الأمر الذي استطاعت الدفاع عنه على مدى ١٥ عاما أو نحوها، لا يتحقق بدون عمل سياسي جدي. وهناك عاملان يمكن أن يسهلا عملنا إلى حد كبير هما (١) أن تبدأ بلدان مانحة أخرى في الاقتراب من هدف الـ ٧ في المائة و (٢) أن يثبت هذا المؤتمر من خلال محصلته، على غرار مؤتمرات عالمية أخرى، إننا ملتزمون حقيقة بتضامن حقيقي جديد مع الفقراء والمحرومين في العالم - فهم بلا صوت وبلا خيار، وهذا العامل هام لكل من النرويج وربما لمجتمع المانحين بأسره.

إن النمو السكاني يعتبر من أخطر العقبات أمام الرخاء العالمي والتنمية المستدامة. وقد نواجه عما قريب مجاعات جديدة، وهجرات جماعية، وزعزعة الاستقرار بل وكفاحا مسلحا في الوقت الذي تتزاحم فيه الشعوب على أراض تزداد ندرة وموارد للمياه تزداد شحاً.

وفي البلدان المتقدمة النمو جداً، فإن الأطفال المحظوظين من الأجيال الجديدة قد يؤخرون مواجهتهم مع الأزمة البيئية المحدقة ولكن المواليد الجدد اليوم سوف يواجهون الانهيار الكامل لأسس الموارد الحيوية.

وبغية تحقيق توازن مستدام بين عدد الناس ومقدار الموارد الطبيعية التي يمكن استهلاكها، فإن شعوب البلدان الصناعية والأغنياء في الجنوب عليهما معاً التزام خاص بالحد من أثرهما التكنولوجي.

ويلزم إجراء تغييرات في الشمال والجنوب على حد سواء ولكن هذه التغييرات لن تحدث ما لم تخضع لمحك الديمقراطية. ولن تكون هذه التغييرات مستدامة من الناحية السياسية إلا عندما يتمتع الشعب بحق المشاركة في تشكيل المجتمع من خلال المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية. ويمكننا حينذاك فقط تحقيق آمال وتطلعات الأجيال القادمة.

وأغتنم هذه الفرصة المشرفة لكي أدعو هذا المؤتمر، على سبيل التحدي، بأن يستجيب لمسؤوليته تجاه الأجيال القادمة. ونحن لم ننجح في ريو فيما يتعلق بالسكان. أما مؤتمر القاهرة فيجب أن يكون ناجحاً من أجل الأرض.

بيان ألقاه آل جور، نائب رئيس
الولايات المتحدة الأمريكية

يشرفني أن أنضم إليكم ونحن نبدأ مؤتمرا من أهم المؤتمرات التي عقدت قط.

بالإنابة عن الرئيس كلينتون وشعب الولايات المتحدة، أود أن أعبر قبل كل شيء عن شكري وتقديري لمضيفنا الرئيس مبارك؛ فقيادته ما برحت تتسم بالالتزام المستمر ببناء مستقبل أفضل لشعبه ومنطقته والعالم؛ وهذا المؤتمر مكرس للمساعدة في تحقيق الأغراض ذاتها. وليس في وسعي أن أفكر بإطار أفضل أو أنسب من القاهرة للقيام بالعمل الذي بدأه اليوم.

كما أود أن أشكر الأمين العام بطرس بطرس غالي والدكتورة نيفيس صادق لما أدياه من قيادة ملهمة في رعاية هذا المؤتمر منذ أن كان فكرة حتى أصبح حقيقة. واسمحوا لي أيضا أن أشكر رئيسة الوزراء برونتلاند ورئيسة الوزراء بوتو لما أديتاه من قيادة ولما قدمته من مساهمة في الجهود العالمية المبذولة لمعالجة هذه المسألة الحيوية.

والأهم من هذا كله، أريد أن أعترف بالمساهمات الضخمة المقدمة من المسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات غير الحكومية والمواطنين العاديين في التصدي لتحد من أكبر تحديات القرن المقبل - ولفرصة من أعظم فرصه. فلکم جميعا، يا من اشركتم في هذا العمل، نحن مدينون بالامتنان.

ونحن لم نكن لنحضر إلى هنا اليوم لو لم نكن مقتنعين بأن نمو السكان البشر السريع الذي لا يمكن الاستمرار فيه هو مسألة في غاية الإلحاح. فقد بلغ عدد سكان العالم بليونني نسمة خلال ١٠ ٠٠٠ جيل. ومع ذلك، وخلال السنوات الخمسين الماضية، انتقلنا من بليونين إلى أكثر من خمسة بلايين ونصف؛ ونحن في طريق الزيادة إلى ٩ أو ١٠ بلايين خلال السنوات الخمسين القادمة. أي أننا نستغرق عشرة آلاف جيل كي نصل إلى بليونني نسمة وثم، خلال حياة إنسانية واحدة - حياتنا - نقفز من بليونين إلى عشرة بلايين نسمة.

هذه الأرقام ليست مشكلة بحد ذاتها. لكن النمط الجديد الذي ترسمه هذه الأرقام والذي يثير الذعر هو أحد أعراض تحد روعي أعظم وأعمق بكثير يواجه الجنس البشري الآن. فهل سنعترف بصلاتنا بعضنا ببعض؟ وهل سنقبل المسؤولية عن العواقب المترتبة على خياراتنا أم لا؟ وهل نستطيع إيجاد طرق للعمل معا أم هل سنصر على سبر حدود كبرياء الإنسان بأنانية؟ وكيف نستطيع التوصل إلى رؤية آملنا وأحلامنا في المستقبل في وجوه الآخرين؟ ولماذا يصعب جدا علينا الاعتراف بأننا جميعا جزء من شيء أكبر من أنفسنا؟

هذه، بالطبع، أسئلة أزلية ما برحت من خصائص حال الإنسان. لكنها تكتسب الآن صفة ملحة جديدة بسبب وصولنا، على وجه التحديد، إلى مرحلة جديدة من تاريخ الإنسان - وهي مرحلة لا تتصف بالنمو الشهابي في عدد البشر فحسب، بل تتصف أيضا بقوى فاوستية لم يسبق لها مثيل تتسم بها التكنولوجيات

الجديدة التي اكتسبناها خلال السنوات الخمسين ذاتها - التكنولوجيات التي لا تجلب لنا منافع جديدة فحسب، بل تضخم أيضا العواقب الناجمة عن أنماط سلوك قديمة إلى حد أقصى يتجاوز غالبا الحكمة التي تتأتى لنا في اتخاذنا القرار باستعمالها.

فالحرب، مثلا، عادة إنسانية قديمة - بيد أن اختراع الأسلحة النووية قد غير جذريا العواقب المترتبة على هذا السلوك بشكل أجبرنا على إيجاد طرق جديدة في التفكير بشأن العلاقات بين الدول النووية بقصد تجنب استعمال هذه الأسلحة. وبالمثل، فإن المحيطات كانت دائما مصدرا للغذاء، بيد أن التكنولوجيات الجديدة، مثل شباك الصيد المعلقة التي يبلغ طولها ٤٠ ميلا إلى جانب معدات صوتية متقدمة لتحديد موقع السمك بدقة، قد أنضبت بشدة جميع مصائد الأسماك في المحيطات على ظهر كوكبنا، أو أنهكتها بشكل خطير. وهكذا بدأنا بالحد من استعمال شبكات الصيد المعلقة.

بيد أنه أصبح من الواضح بشكل متزايد أن مجال الخطأ المسموح به لنا آخذ بالانكماش، مع النمو السريع في السكان الذي يصاحبه مستوى استهلاك زخم في البلدان المتقدمة لا يمكن الاستمرار فيه، وأدوات جديدة قوية لاستغلال الأرض واستغلال بعضنا بعضا، ورفضنا المتعنت تحمل مسؤولية العواقب المترتبة في المستقبل على الخيارات التي نتخذها.

فمن الناحية الاقتصادية، غالبا ما يزيد النمو السكاني السريع من التحدي المائل في التصدي لاستمرار انخفاض الأجور، والفقير، والفروق الاقتصادية.

كما أن في الاتجاهات السكانية تحد لقدرة المجتمعات والنظم الاقتصادية والحكومات على القيام بالاستثمارات التي تحتاجها، سواء في رأس المال البشري أم في الهياكل الأساسية.

فعلى مستوى الأسرة، كان من شأن الاتجاهات الديموغرافية إبقاء الاستثمارات العالمية في أطفال العالم - وبخاصة البنات منهم - منخفضا بشكل لا يمكن قبوله.

وبالنسبة للأفراد، فإن الاتصال وثيق بين النمو السكاني والخصوبة العالية، وضعف الصحة وضآلة الفرص بالنسبة لملايين الملايين من النساء والرضع والأطفال.

وغالبا ما يكون في الضغط السكاني تضيق للأمل في الاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي. وإن في وجود ٢٠ مليون لاجئ في عالمنا بلا مأوى خير مثال على ذلك.

لقد ساعدت وفود هذا المؤتمر في إيجاد فهم واسع النطاق لهذه الحقائق الجديدة. بيد أن ما هو جدير بالملاحظة حقا في هذا المؤتمر هو ليس درجة توافق الآراء التي لم يسبق لها مثيل بشأن طبيعة المشكلة فحسب، بل هو أيضا درجة توافق الآراء بشأن طبيعة الحل.

لقد طرأ تغير حقيقي خلال السنوات العديدة الماضية في الطريقة التي ينظر بها معظم الناس في العالم إلى هذه المشكلة ويفهمونها. وهذا التغير هو جزء من تحول فلسفي أكبر في الطريقة التي أخذ يفكر بها معظم الناس بشأن الكثير من المشاكل الكبرى.

فقد كان الناس يميلون تلقائيا - وبخاصة في العالم المتقدم - إلى التفكير بشأن عملية التغيير على أنها أسباب مفردة تؤدي إلى نتائج مفردة. وهكذا كان يبدو من الطبيعي بشكل كاف، عند البحث عن طريقة لحل مشكلة معينة مهما كانت كبيرة، البحث عن "السبب" الوحيد للمشكلة الأكثر بروزا، ومن ثم التصدي له بقوة. وهذا ما أدى إلى ظهور حجج كثيرة مثيرة للشقاق بين المجموعات التي انبرت للدفاع عن انتقاء مختلف الأسباب على أنها المسبب "الرئيسي" الذي يستحق كل اهتمام.

وهكذا، عندما أصبح من الواضح أن التكنولوجيات الطبية الجديدة قد أحدثت انخفاضا جذريا في معدل الوفيات ولكن ليس في معدل الولادات، استقر رأي الكثيرين من الرواد في محاولة التصدي لمسألة السكان على أن عدم توفر موانع الحمل هو المشكلة الرئيسية، وكانت حججهم أن إتاحة هذه الموانع على نطاق واسع في كل مكان سيؤدي إلى النتيجة التي ننشدها - ألا وهي إتمام التحول الديموغرافي عن طريق التوصل إلى خفض معدل الولادات فضلا عن خفض معدل الوفيات.

ولكن عندما أصبح من الواضح أن موانع الحمل وحدها نادرا ما تؤدي إلى إحداث التغيير التي تسعى الأمم إلى تحقيقه، توجه الاهتمام الرئيسي شطر أسباب مفردة أخرى.

وعلى سبيل المثال، وفي مؤتمر بوخارست التاريخي الذي عقد منذ ٢٠ عاما، عندما لاحظ العقلاء أن معظم المجتمعات ذات النمو السكاني الثابت هي مجتمعات غنية وصناعية و "متقدمة"، بدا أنه من المنطقي التوصل إلى النتيجة القائلة "التنمية هي خير مانع للحمل" - حسب العبارة الشائعة آنذاك.

وفي هذه الأثناء، لم تتلق أفكار بصيرة صادرة عن البلدان النامية اهتماما كافيا. وعلى سبيل المثال، فقد أدلى بعض الزعماء الأفارقة منذ ثلاثين عام بحجة تقول "إن أقوى مانع للحمل في العالم هو اطمئنان الوالدين إلى بقاء أطفالهما على قيد الحياة".

وفي أمكنة مثل كيرالا، في جنوب شرق الهند، أخذ القادة المحليون يجعلون التنمية الاقتصادية أقرب منالا عن طريق تمكين النساء والرجال من الوصول إلى التعليم وعن طريق رفع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، في ذات الحين الذي يقدمون فيه رعاية صحية جيدة للأم والطفل ويوفرون فيه موانع الحمل على نطاق واسع. فوجدوا، بعملهم هذا، أن معدل النمو السكاني قد انخفض إلى الصفر تقريبا.

كما تعلّم العالم من البلدان النامية أن النوع المغلوط من التنمية الاقتصادية السريعة - ذاك النوع غير المنصف والمخرب للثقافة التقليدية والبيئة والكرامة الإنسانية - قد يؤدي إلى تشويش المجتمع وإضعاف قدرته على حل جميع المشاكل، بما في ذلك المشاكل السكانية.

لكن هنا، في القاهرة، يوجد اتفاق جديد في الآراء واسع النطاق جدا على أنه ما من حل مفرد من هذه الحلول يُحتمل أن يكون كافيا بحد ذاته لتوليد نمط التغيير الذي نسعى إليه. بيد أننا متفقون جميعا الآن على أن هذه الحلول مجتمعة، في حال وجودها في آن معا لمدة كافية من الوقت، ستحقق بشكل أكيد تغييرا منتظما نحو خفض معدلات الولادات والوفيات ونحو استقرار في عدد السكان. وفي هذا التوافق الجديد في الآراء، تسير التنمية المنصفة المستديمة جنبا إلى جنب مع الاستقرار في عدد السكان. فتعليم المرأة ومنحها السلطة، ورفع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، وتوفير موانع الحمل والرعاية الصحية الجيدة:

هذه كلها عوامل حاسمة لا يمكن إرجاؤها حتى تتحقق التنمية، بل يجب أن تصاحبها؛ بل وينبغي النظر إليها على أنها جزء من العملية التي تُعجّل بالتنمية وتجعلها أكثر احتمالا.

هذا الفهم الكلي يمثل النهج الذي يجب علينا اتباعه في التصدي للمشاكل الأخرى التي تصرخ مطالبة باهتمامنا. وإدراك العلاقات والترابطات هو أحد المفاتيح. وعلى سبيل المثال، فإن مستقبل البلدان المتقدمة مرتبط باحتمالات البلدان النامية. وهذا هو السبب، إلى حد ما، في رغبتنا في الولايات المتحدة اختيار هذه المناسبة للتأكيد على جميع حقوق الإنسان، بدون أي موارد، بما في ذلك الحق في التنمية.

فلنكن واضحين في الاعتراف بأن استمرار مستويات الفقر العالية في عالمنا إنما يمثل السبب الرئيسي في معاناة الإنسان، وتدهور البيئة، وعدم الاستقرار - والنمو السكاني السريع.

بيد أن الحل - شأنه في ذلك شأن حل التحدي السكاني - لا يمكن العثور عليه في أي جواب مفرد مبسط. بل يمكن العثور عليه في نهج شامل يجمع بين الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي، وانخفاض معدل التضخم، وخفض مستوى الفساد، والرعاية السليمة للبيئة، والأسواق الحرة المفتوحة في الوطن، وإمكانية الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة.

ولا بد لنا أيضا من الاعتراف - في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء - بالصلة القائمة بين من يعيش منا اليوم وبين أجيال المستقبل التي سترث نتائج القرارات التي نتخذها. بل، إن جزءا كبيرا من الأزمة الروحية التي نواجهها في العالم الحديث منبعت في رفضنا بعناد أن نتجاوز بنظرنا آنية ضروراتنا واحتياجاتنا وأن نستثمر بدلا من ذلك في مستقبل يحق لأطفال أطفالنا توقعه. ولا بد أن يكون من الواضح أننا لا نستطيع أن نحل مسألة ضياع الشعور بصلتنا بمستقبلنا بمجرد مناشدة العقل والمنطق.

إنني مقتنع شخصيا بأن الحل الكلي الذي يجب أن نسعى إليه هو الحل المستمد من الإيمان والالتزام بالقيم الإنسانية الأساسية التي تنص عليها جميع تقاليدنا ومبادئنا الدينية الرئيسية التي يزداد اشتراك الرجال والنساء فيها في جميع أرجاء العالم، ألا وهي:

الدور المركزي للأسرة؛

أهمية المجتمع؛

حرية النفس الإنسانية؛

الكرامة الكامنة في كل امرأة ورجل وطفل على ظهر هذا الكوكب؛

الحرية السياسية والاقتصادية والدينية؛

حقوق الإنسان الشاملة غير القابلة للتصرف.

فهل سنستعين بغنى هذه المبادئ والقيم التي نشترك فيها ونحن نشرع في جهودنا اليوم، أم هل سنسمح لخلافاتنا بتفرقتنا؟ بالطبع، هناك خلافات من الصعب للغاية حلها حلا كاملا.

وعلى سبيل المثال، فنحن جميعا ندرك جيدا أن وجهات النظر بشأن الإجهاض متباينة بين الأمم تباينها بين الأفراد. وأود أن أكون واضحا بشأن موقف الولايات المتحدة إزاء الإجهاض بحيث لا يكون هناك أي سوء فهم. فنحن نعتقد بأن توفير خدمات الرعاية الصحية وتخطيط الأسرة العالية الجودة من شأنه احترام رغبة المرأة ذاتها في الحيلولة دون حدوث حمل غير مقصود، وخفض النمو السكاني ومعدلات الإجهاض، في آن معا.

إن دستور الولايات المتحدة يضمن لكل امرأة موجودة ضمن حدودنا حق الاختيار بالنسبة للإجهاض، على أن يكون ذلك مرهونا باستثناءات محدودة محددة. ونحن ملتزمون بهذا المبدأ. لكن دعونا نتخلص من مسألة مزيفة: إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى إقرار حق دولي جديد في الإجهاض، ونحن لا نؤمن بتشجيع الإجهاض كأسلوب من أساليب تنظيم الأسرة.

كما نعتقد بأن رسم السياسات في هذه الأمور ينبغي أن يكون من اختصاص كل حكومة، في إطار قوانينها وظروفها الوطنية الخاصة، ووفقا لمعايير حقوق الإنسان التي سبق الاتفاق عليها.

وفي هذا الصدد، فإننا نمقت وندين الإكراه في الإجهاض أو في أي أمر من أمور الإنجاب.

إننا نعتقد أن الإجهاض، حيثما يُسمح به، ينبغي أن يكون مأمونا من الناحية الطبية، وأن الإجهاض غير المأمون هو أمر من الأمور المتعلقة بصحة المرأة التي لا بد من معالجتها.

ولكن، مع اعترافنا بالمجالات القليلة التي يكون التوصل فيها إلى اتفاق كامل بيننا أكثر صعوبة، دعونا نوطد العزم على احترام خلافاتنا وتجاوزها في سبيل إيجاد ما قد يتذكره العالم بعبارة "روح القاهرة" - وهو التصميم المشترك الذي لا يتزعزع على إرساء حجر الأساس من أجل مستقبل مفعم بالأمل مبشّر بالخير.

هذه هي الجلسة الافتتاحية؛ ويستطيع كل منا أن يؤدي دورا هاما لضمان نجاح هذا المسعى التاريخي. والعنصر الجوهري الذي يجب علينا جلبه هو التزامنا بإنجاحه.

لقد كتب متسلق الجبال الاسكوتلندي و. هـ. موري في مطلع هذا القرن ما يلي:

"يغلب على الإنسان الشعور بالتردد واحتمال التراجع وعدم الجدوى دائما حتى اللحظة التي يلتزم فيها. وفيما يتعلق بجميع أفعال المبادرة، هناك حقيقة بديهية يؤدي تجاهلها إلى قتل أفكار لا تحصى وخطط رائعة: وهي أنه في اللحظة التي يلتزم فيها الإنسان التزاما قاطعا، عندها يبدأ أيضا حسن التدبير."

لقد رأيت هذه الحقيقة بشكل عملي في وقت سابق من هذه السنة في الطرف الجنوبي من هذه القارة عندما مثلت بلدي في حفل تنصيب نلسون مانديلا.

فعندما رفع يده ليؤدي القسم، تذكرت فجأة صبيحة يوم أحد قبل أربع سنوات خلت عندما أطلق سراحه من السجن، فانضم إلي ابني الأصغر، وكان آنذاك في السابعة من العمر، لمشاهدة النقل التليفزيوني الحي لذلك الحدث وسألني لماذا يشاهد العالم بأسره هذا الشخص وهو يسترد حريته.

وعندما أوضحت لابني بقدر استطاعتي، سألني ثانية "لماذا؟" وبعد سلسلة من "الأسئلة"، أخذت أشعر بالإحباط - بيد أنني أدركت فجأة ندرة تلك الميزة المتمثلة في أن أشرح لطفل وجود مثل هذا الحدث الإيجابي، وأنا الذي واجهت مرارا، كما واجه الآباء الآخرون، عبء أن أشرح لأطفالي وجود الشر والمآسي والمظالم الفظيعة في عالمنا.

وهكذا، عندما أتم الرئيس مانديلا أداء القسم، عقدت العزم على قضاء الأيام العديدة التالية في جنوب افريقيا محاولا فهم الكيفية التي حدث بها هذا التطور الرائع.

وكان ما وجدته - بالإضافة إلى الشجاعة والرؤية المعروفتين جيدا عن مانديلا ودي كليرك كليهما - هو العنصر الرئيسي الذي لم يلق تأكيدا في التغطية الإعلامية: وهو أن رجالا ونساء عاديين من جميع الأصول الإثنية ومن جميع المهن قد قرروا بهدوء تجاوز الحواجز التي كانت تفرقهم وممسك الأيدي بقصد خلق مستقبل أنصع بكثير من المستقبل الذي قيل لهم إنه يمكن حتى تخيله.

إننا نواجه اليوم الخيار ذاته والفرصة ذاتها: هل سنلقي على أطفال أطفالنا عبء أن يشرحوا لأطفالهم سبب حدوث مآسي في حياتهم يعجز اللسان عن وصفها، كان يمكن تجنبها؟

أم هل سنمنحهم الميزة والفرحة اللتين ينطوي عليهما شرح حدوث تطورات إيجابية غير عادية أرسيت دعائمها هنا في هذا المكان وفي هذا الوقت؟ الخيار لنا. فلنحزم أمرنا على أن نحسن الاختيار.

البيان الذي أدلت به بينظير بوتو، رئيسة وزراء باكستان

لقد جئت إليكم بوصفي امرأة وأما وزوجة، وبوصفي رئيسة وزراء منتخبة انتخابا ديمقراطيا في دولة إسلامية عظيمة - هي جمهورية باكستان الإسلامية. كما أنني أمثل أمامكم بصفتي زعيمة لتاسع أكبر عدد من السكان فوق سطح الأرض.

إننا نقف أمام منعطف تاريخي عظيم. فسوف تؤثر الاختيارات التي نقررها اليوم في مستقبل البشرية.

فمن حطام الحرب العالمية الثانية برز الحافز على إعادة تعمير العالم. وقد مارست مجتمعات كبيرة من السكان حقها في تقرير المصير بإقامة دول خاصة بها. وقد أدى التحدي الذي تمثله التنمية الاقتصادية، في حالات عديدة إلى تشكيل مجموعات أخضعت فيها آحاد الدول مصيرها لمبادرات جماعية. وقد بدأ لفترة من الزمن أن تلك الجهود الجماعية ستحدد بنيان المستقبل السياسي.

على أن أحداث الأعوام القليلة الماضية جعلتنا نعي ما يكتنف حالة البشر من تعقيد وتناقض متزايدين. وكان انتهاء الحرب الباردة حريا أن يؤدي إلى تحرير موارد هائلة وتخصيصها للتنمية. ومما يؤسف له، أنه أدى عودة ظهور التوترات والمنازعات دون الإقليمية. وفي حالات نادرة، تفتتت بعض دول القوميات ومن المحزن، أنه بدلا من الاقتراب من الهدف المتمثل في اتخاذ إجراء عالمي منسق لمعالجة المشاكل المشتركة للبشرية، ضاع في غبش الفجر هذا الهدف.

إن مشكلة تثبيت أعداد السكان التي نواجهها اليوم لا يمكن فصلها عن ماضينا. ومن سخرية القدر تماما، أن عدد السكان زاد بدرجة أسرع في المناطق التي أضعفتها أكثر من غيرها تجربة السيطرة الاستعمارية المؤسفة.

وتملك مجتمعات العالم الثالث موارد شحيحة موزعة بشكل يزيد من ضآلتها على مجموعة كبيرة من الاحتياجات الانسانية الماسة، ونحن لا نستطيع أن نتعامل مع مسائل النمو السكان بشكل يتناسب مع التحدي الديموغرافي.

ونظرا لأن الضغوط الديموغرافية، إلى جانب الهجرة من المناطق المحرومة إلى الدول الغنية، تمثل مشاكل ملحة، تتجاوز الحدود الوطنية. فمن المحتم أن تعمل الاستراتيجيات العالمية والخطط الوطنية في اتفاق تام من أجل تنظيم أعداد السكان.

ربما كان ذلك حلما، بيد أن لنا جميعا الحق في أن نحلم.

إنني أحلم بباكستان، كما بآسيا، وبالعالم تنظم في كل امرأة حملها، ويتمتع فيه كل طفل تحمله أم، بالرعاية والحب والتعليم والإعالة.

إنني أحلم بباكستان، كما بآسيا، وبالعالم لا تقوضه الانقسامات الإثنية، الناجمة عن النمو السكاني، والمسغبة، والجريمة والفوضى.

أحلم بباكستان، وبآسيا، وبالعالم نخصص فيه مواردنا الاجتماعية من أجل تنمية الحياة البشرية لا تدميرها.

لكن هذا الحلم أبعد ما يكون عن الواقع الذي نعيشه.

إننا في كوكب يمر بأزمة، كوكب لم نعد نسيطر عليه، كوكب يتحرك تجاه الكارثة، والمسألة المطروحة علينا في هذا المؤتمر هي ما اذا كنا نتمتع بالإرادة، والطاقة، والقوة، على أن نفعل شيئاً حيال ذلك.

وأقول رداً على ذلك نعم. وإننا يجب أن نفعل شيئاً.

إن ما نحتاجه هو شراكة عالمية من أجل تحسين الأوضاع البشرية. ويجب أن نركز على ما يوحدنا. ولا ينبغي أن ننكب على ما يفرقنا.

وينبغي أن تسعى وثيقتنا الى تعزيز الهدف من تنظيم الأسرة، وهو السيطرة على أعداد السكان.

ويجب ألا ننظر جماهير العالم الغفيرة الى المؤتمر بوصفه ميثاقاً اجتماعياً عالمياً يسعى الى فرض الزنا والإجهاض وتعليم الجنس، ومسائل أخرى من هذا القبيل على الأفراد والمجتمعات والأديان التي لها مزاجها الاجتماعي الخاص بها.

والمجتمع الدولي بعقده لهذا المؤتمر إنما يعيد تأكيد تصميمه على حل المشاكل ذات الطابع العالمي من خلال الجهود العالمية.

وتستطيع الحكومات أن تفعل الكثير من أجل تحسين نوعية الحياة في مجتمعنا. إلا أن هناك الكثير الذي لا تستطيع الحكومات أن تقوم به.

فالحكومات لا تربي أطفالنا. وإنما الآباء هم الذين يربون الأطفال. وأكثر الأحيان فإن الأمهات هن اللاتي يربين الأطفال.

والحكومات لا تعلم أطفالنا القيم. وإنما الآباء هم الذين يعلمون أطفالنا القيم. والأمهات هن اللاتي يعلمن القيم لأطفالنا في أغلب الأحيان.

والحكومات لا تقوم بتنشئة الشباب وتطبيعهم اجتماعيا ليصبحوا مواطنين مسؤولين. فالآباء هم وكلاء التنشئة والتطبيع الاجتماعي الأساسيين في المجتمع. وفي معظم المجتمعات تختص الأم بهذا العمل.

فكيف نعالج النمو السكاني في بلد مثل باكستان؟ إننا نعالجه بمعالجة وفيات الرضع. وبأعداد وإمداد القرى بالكهرباء وبتكوين جيش من النساء، قوامه ٣٣ ٠٠٠ امرأة لتعليم الأمهات، والأخوات، والبنات، في مجالات رعاية الطفل وتنظيم أعداد السكان، ومن خلال إنشاء مصرف تديره المرأة من أجل المرأة. وبمساعدة المرأة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ومع تحقيق الاستقلال الاقتصادي، يتوفر لها الوسيلة اللازمة للقيام باختيارات مستقلة.

ولقد بلغت ما بلغته اليوم بسبب أب محبوب خلف لي الوسيلة المستقلة والتي تكفل لي استقلال القرار في منأى عن تحيز الذكور في مجتمعي، أو حتى داخل أسرتي.

وبصفتي المسؤولة التنفيذية الأولى لواحد من أكبر تسعة بلدان سكانا في العالم، أواجه مع حكومتي مهمة رهيبة تتمثل في توفير المساكن والمدارس والمستشفيات وشبكات المجاري، والصرف، والأغذية، والغاز والكهرباء، والوظائف والبنى الأساسية.

لقد زاد عدد السكان في باكستان خلال فترة ٣٠ عاما، من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٨١، بمقدار ٥٠ مليون نسمة. ويبلغ حاليا ١٢٦ مليون نسمة. وبحلول عام ٢٠٢٠ سيبلغ عدد السكان في بلدنا ٢٤٣ مليون نسمة.

وفي عام ١٩٦٠، كان الفدان من الأرض يقوم بأود شخص واحد. أما اليوم فإن الفدان من الأرض يقوم بأود شخصين ونصف الشخص.

ولا تستطيع باكستان إحراز تقدم ما لم تتمكن من إيقاف النمو السكاني السريع. فيجب علينا إذن كبح هذا النمو. فليس هو قدر شعب باكستان أن يعيش في بؤس وفقير. وأن يكتب عليه أن يعيش مستقبلا يخيم عليه الجوع والأهوال.

ولهذا السبب، قامت الحكومة بتعيين ١٢ ٠٠٠ موجهة مجتمعا في شتى أنحاء البلاد، الى جانب ٣٣ ٠٠٠ من الاختصاصيات الصحيات، فضلا عن مصرف المرأة؛ وذلك بغرض تثقيف شعبنا وتزويده بالدواغ على بلوغ مستويات معيشة أعلى من خلال تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات في الأسرة، وأي أسر يمكن رعايتها.

وفي ميزانيتنا الأولى، أثبتنا التزامنا بتنمية الموارد البشرية. فلقد زدنا الانفاق في القطاع الاجتماعي بمقدار ٣٣ في المائة. وبحلول عام ٢٠٠٠ نعتزم زيادة النفقات التعليمية في باكستان من ٢,١٩ في المائة حيث ألقيناها إلى ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لبلدنا.

وليست هذه بالمهمة اليسيرة لبلد ينفذ برنامجا للتكيف الهيكلي حدده له صندوق النقد الدولي، مع حظر للمساعدة الاقتصادية والعسكرية من الدولة الكبرى الوحيدة في العالم، فضلا عن وجود ٢,٤ مليون لاجئ أفغاني نسيم العالم، وتدفق المزيد من اللاجئين الكشميريين الذين هم في حاجة إلى الحماية. إلا أننا مصممون على القيام بذلك، لأننا ملتزمون أمام شعبنا، وهو التزام يستند إلى المبادئ، ويتطلب أي التزام من هذا القبيل اتخاذ قرارات صائبة، وإن لم تكن دائما محبوبة.

إن القادة ينتخبون لقيادة الدول. ولا ينتخب القادة لكي يدعوا أقلية ضيقة الأفق كثيرة الضجيج، تملي عليهم برنامجا للتخلف.

إننا ملتزمون ببرنامج للتغيير. برنامج ينقل أمهاتنا وأطفالنا إلى آفاق القرن الحادي والعشرين آملين في مستقبل أفضل. مستقبل خال من الأمراض التي تدمر وتخرب. مستقبل يخلو من شلل الأطفال، ومرض الغدة الدرقية، ومن العمى، الذي يسببه نقص فيتامين ألف. تلك هي المعارك التي يجب أن نخوضها، ليس فقط باعتبارنا دولة وإنما باعتبارنا مجتمعا عالميا. تلك هي المعارك التي على أساسها، سيصدر التاريخ، كما ستصدر شعوبنا، حكمها علينا، تلك هي المعارك التي يجب أن يشترك في خوضها المسجد والكنيسة، إلى جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأسر.

إن تمكين المرأة من أسباب القوة جزء من هذه المعركة. فالمرأة اليوم تقود الطائرات في باكستان. والمرأة اليوم قاضية في المحاكم العليا، والمرأة اليوم تعمل في مراكز الشرطة، وتعمل في الخدمة المدنية، وفي السلك الأجنبي، وفي وسائل الإعلام. وتمسك المرأة العاملة بالمبدأ الإسلامي القاضي بأن جميع الأفراد سواء عند الله. وبتمكين المرأة، نعمل من أجل هدفنا وهو تثبيت أعداد السكان، ومعه، تعزيز الكرامة الإنسانية.

على أن مسيرة البشر إلى آفاق عليا شاغل من الشواغل العالمية والجماعية.

ومن المؤسف أن وثيقة المؤتمر تنطوي على عيوب خطيرة تطعن في الصميم كثيرا جدا من القيم الثقافية، في الشمال والجنوب، وفي المسجد والكنيسة.

وفي باكستان سيشكل إيماننا بتعاليم الإسلام الخالدة استجابتنا، دون شك، للإسلام دين دينامي ملتزم بتقدم البشرية. وهو لا يحمل أتباعه متطلبات جائرة. فالقرآن الكريم يقول:

"يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر".

ويقول القرآن الكريم:

"هو اجتباكم ، وما يريد عليكم في الدين من حرج".

ولا يجد أتباع الإسلام صعوبة مفاهيمية في تناول المسائل التي تنظم السكان في ضوء الموارد المتاحة. والقيود الوحيدة أن تلك العملية يجب أن تكون متسقة مع المبادئ الأخلاقية الملزمة.

ويشدد الإسلام تشديدا كبيرا على قدسية الحياة. فالقرآن الكريم يقول:

"ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم".

ولذا فإن الإسلام، يرفض الإجهاض، كوسيلة لتنظيم السكان، إلا في ظروف استثنائية.

ولا يفرض الإسلام في التأكيد على وحدة الأسرة. فالأسرة التقليدية هي اللبنة الأساسية التي يقوم عليها أي مجتمع. وهي الركيزة التي يعتمد عليها الفرد وهو يبدأ رحلته في الحياة.

ويهدف الإسلام الى حياة قوامها الوثام تبني على أرض صلبة دينها الإخلاص في العلاقة الزوجية. والنهوض بالمسؤولية الأبوية. ويظن كثيرون أن تفكك الأسرة التقليدية قد أسهم في الانحلال الخلقي. وسمحوا لي أن أعلن بصورة قاطعة، أن الأسرة التقليدية هي الوحدة التي تكتسب قدسيتها عن طريق الزواج.

ولن يجد المسلمون من خلال التزامهم الأسمى باكتساب المعرفة، أي صعوبة في نشر المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية، طالما ظلت وسائلها متوافقة مع تراثهم الديني والروحي.

إن انعدام البنى الأساسية المناسبة للخدمات لا الأيديولوجية، هو الذي يشكل مشاكلنا الأساسية.

إن الهدف الرئيسي للسياسة السكانية للحكومة الديمقراطية المنتخبة مؤخرا هو الالتزام بتحسين نوعية معيشة السكان بتوفير خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية.

ونحن نرفض أن تهولنا جسامه المهمة. بيد أن الأهداف التي حددها هذا المؤتمر لن تصبح حقيقة واقعة إلا من خلال التعاون الصادق من جانب جميع دول العالم.

إن البوسنة والصومال ورواندا وكشمير ليست إلا أمثلة قليلة تذكرنا بمدى ابتعادنا عن مبادئنا ومثلنا.

وتشهد في أجزاء كثيرة من العالم دولا قومية تحت الحصار - وليس ظهور ما يسمى بالأصولية في بعض مجتمعاتنا، وظهور الفاشية الجديدة في بعض المجتمعات الغربية، سوى أعراض لداء أعزل.

وأعتقد أن دول القوميات فشلت في تحقيق توقعات سكانها في إطار مواردها الوطنية المحدودة أو ضمن الإطار الايديولوجي. وإذا كان الأمر كذلك، فيحتمل ألا يكون الداء سوى تراجع عن المثل التي وضعها الآباء المؤسسون للأمم المتحدة.

وربما لا يزال باستطاعتنا إعادة الصحة المفعمة بالحيوية الى الجنس البشري من خلال العودة الى تلك المثل، مثل التعاون العالمي.

وعلى ضوء هذه الخلفية، يحدوني الأمل أن تتصرف الوفود المشتركة في هذا المؤتمر بحكمة، وأن تتحلى بالرؤية الصافية من أجل العمل على تثبيت أعداد السكان.

وسيعمل الوفد الباكستاني بصورة بناءة من أجل وضع وثيقة تحظى بأوسع قدر من توافق الآراء، في صورتها النهائية.

إن قدرنا ليس مرهونا بأبراج الحظ وإنما هو ينبع من أنفسنا. إن قدرنا يومئ إلينا، فلنكن لدينا القوة على الإمساك بزمامه.

شكرا لكم أيها الرئيس حسني مبارك، على استضافتكم هذا المؤتمر المعني بأمر له هذا القدر من الأهمية العالمية. وأشكر الأمين العام الدكتورة نضيس صادق التي جعلت عقد هذا المؤتمر ممكنا.

بيان الأمير امبيليني، رئيس وزراء سوازيلند

يشرفني ويسعدني أن أهنتكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن زملائي الافريقيين، بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية السامية. ونحن على ثقة بأن مداولات هذا المؤتمر لن تكون، بفضل رئاستكم الحكيمة والقادرة، مثمرة وبناءة وحسب، بل ستمخض أيضا عن قرارات فعّالة، تسدّد خطواتنا في الأعوام الآتية بما يحسن نوعية المعيشة في بلادنا ومناطقنا.

ويشرفني بصورة خاصة، سيدي الرئيس، أن يكون قد سُمِحَ لمملكة سوازيلند أن تلقي كلمة في حفل الافتتاح هذا الرسمي. ونحن شاكرون جدا لما أتيح لنا من فرصة المشاركة في هذه المناسبة الهامة.

وفي هذه الفترة الحاسمة، التي تشهد اتخاذ قرارات هامة تؤثر في آفاق النمو المطرد والتنمية المستدامة، نود الاعراب بكلمة مخلصنة عن ترحيبنا بجمهورية جنوب افريقيا. إن انضمامها إلى مجتمعنا العالمي يبعث فينا الأمل بالازدهار والطمأنينة للمقبلين للبشرية، ويوفر لنا عبرة تدعو إلى الارتياح فيما يتعلق بالحل السلمي لكثير من المشاكل التي تواجه افريقيا.

إن موضوع هذا المؤتمر قد أثار الكثير من الجدل والازعاج في كثير من أنحاء العالم. وأبدت ادعاءات شتى، كثيرا ما تقوم على أساس سوء الفهم للمعلومات أو على أساس رغبة في التضليل الإعلامي، فيما يتعلق بالمسائل المحورية التي يتوقع أن تدور حولها مناقشاتنا وأن نتخذ قرارات ملموسة بصددها. على أننا نعتقد أن هذه المجادلات قد نجحت في توضيح المسائل السكانية الرئيسية مع إبراز برنامج العمل المقترح. وتشمل المسائل الرئيسية الواردة في برنامج العمل المقترح عددا من المجالات التي تمس أفريقيا بصورة مباشرة. ومن هذه المسائل دور المرأة في عملية التنمية، وموضوع الصحة فيما يتصل بالجنس والتناسل، الذي يشمل تنظيم الأسرة، وتخفيض معدلات وفيات الرضع والأمهات، وتشجيع اشتراك الرجال والنساء في الأبوة المسؤولة والاقرار بحقوق الدول ذات السيادة في رسم استراتيجيات وطرائق في التصدي لهذه المسائل وفقا لمدونات قوانينها وثقافتها وقيمها الاخلاقية والدينية وما تعتمد من مبادئ ديمقراطية. فنحن نعتقد أن المرونة هي أمر ذو أهمية حاسمة وينبغي أن تساعد على الإسراع باعتماد برنامج العمل المقترح. وبرنامج العمل هذا المذكور، يوفر - في رأينا - مبادئ عامة ستمكّن كل منا من إحراز تقدم في سعيه إلى الاستجابة لتطلعات أممنا إلى تحسين النمو والتنمية واستدامتهما.

إن القارة الافريقية تواجه مشكلات إنمائية خطيرة إلى أقصى الحدود. ونحن نؤمن باخلاص أن النمو السكاني يؤدي دورا حاسما في استمرار تخلف قارتنا. ولذلك، فإنه لا يمكننا أن نقف موقف اللامبالاة أثناء مناقشة هذه المسائل. فإن في افريقيا أعلى معدلات نمو السكان والخصوبة وأعلى مستويات الفقر، وأعلى مستويات وفيات الرضع والأمهات، يزيد كل ذلك تعقيدا أعلى مستوى من الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

ويضطلع عدد كبير من البلدان الافريقية حاليا بعملية التكيف الهيكلي الشاقة، بغرض تصحيح أوجه الاختلال الاقتصادي التي تفاقمت على مدى السنين. وأعداد السكان المتزايدة بسرعة في قارتنا، بما في ذلك سوازيلند، لا تسهل هذه العملية؛ بل هي على نقيض ذلك تزيدها تعقيدا. يشعر بهذا على نحو خاص الفئات المعرضة، مثل النساء والأطفال. كما أن آثار معدلات النمو السكاني في تردي الأراضي وتدهور البيئة، وعدم توفر الأمن الغذائي على الصعيد الوطني وصعيد الأسرة المعيشية، وعدم قدرة ميزانياتنا على تلبية احتياجاتنا الاجتماعية المباشرة - مثل توفير مرافق التعليم والصحة - هي أمور طالما ألفتها. ولهذا السبب، فنحن نشير مؤكدين إلى أن الامكانيات المستشرفة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة لن تعزز إلا بتناول المسائل السكانية.

ويؤكد إعلان داكار، الذي تبناه كذلك رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في تونس منذ ما يناهز الثلاثة أشهر، مسؤوليات الحكومات الأعضاء فيما يتعلق بدور السكان في التنمية. وإعلان داكار صريح فيما يتصل بالاجراءات التي يجب اتخاذها. فعلى سبيل المثال، أكدت البلدان الافريقية في داكار تضامنها للتصدي للمشاكل السكانية وتعهدت برسم سياسات سكانية تحترم الحقوق السيادية لكل بلد إلى جانب الحرية والكرامة وما لشعوبها من قيم خاصة بها، ومع مراعاة العوامل الاخلاقية والثقافية ذات الصلة، وبتحمل المسؤولية عن التأكيد المجدد لحقوق الأفراد والزوجين وواجباتهم. ونحن نرى أن ما يتوقع منا اعتمادنا هنا في القاهرة ينسجم إلى أبعد الحدود مع إعلان داكار وتونس في هذا الصدد. وهو أيضا لا يتنافى مع اتفاقيات أخرى وقعتها بلداننا، مثل اتفاقية حقوق الطفل، وجدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجب ألا يُنظر الى هذا المؤتمر على حدة؛ فإنه سيكون ذا آثار بعيدة المدى في المؤتمرات المقبلة للأمم المتحدة، واعتماد العناصر الأساسية، مثلا، لبرنامج العمل هذا، سيسهم بمدخلات قيمة في مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في كوبنهاغن، وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجنغ.

ومعظمنا على معرفة بالعوامل التي تعيق سرعة النمو والتنمية الاقتصادية في بلداننا. ويزيدها تأججا بشكل رئيسي قيود الموارد والسياسات غير الملائمة وتصاعد عبء الديون، وكل بلد افريقي ملتزم بأن يعبئ على الصعيد القطري كل ما يمكن من موارد ووسائل لتذليل هذه المشاكل. على أن الحاجة ضخمة وقدراتنا محدودة. ولهذا السبب، نناشد الجهات المانحة أن ترفع من مستويات مساعداتها المقدمة الى البلدان الافريقية. ويجب على مساعدة المانحين أن تتناسب حجما مع ضخامة ما تواجهه القارة الافريقية من مشاكل، وإلا كنا دائما مقصرين في جهودنا المبذولة للوفاء بالتزامات، كالاتزام الذي نتعهد به اليوم. وبالإضافة الى ذلك، نطلب أن تكون المساعدة الخارجية على مرونة تكفي لتناول عدد من المسائل الرئيسية التي يبرزها برنامج عمل هذا المؤتمر.

إن حكومة مملكة سوازيلند بذلت بعض الجهود للتصدي للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الفئات السكانية في بلدنا. وقد أجرينا - على سبيل المثال - دراسة تتناول على وجه التحديد المسائل المتصلة بحالة الفئات الضعيفة، كالنساء والشباب. وخطونا أيضا خطوات جبارة في توفير الانتفاع بالتعليم

الابتدائي للبنين والبنات على السواء. غير أن سرعة نمو السكان أثرت سلبا في نوعية التعليم. وفي مجال الخدمات الصحية، تقوم سوازيلند حاليا بتنفيذ أهداف منتصف العقد، التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وخطة عمل المؤتمر الدولي للتغذية وإعلان إنو شتي.

وعلى الرغم مما بذلناه من جهود، سيدي الرئيس، لا يزال يعيقنا ارتفاع نمو السكان ارتفاعا غير مقبول. ولا بد لنا من التصدي لهذه المشكلة. وهذا المؤتمر يأتي، بالنسبة إلينا، في الوقت المناسب، لأنه سيوفر لنا مبادئ توجيهية لمعالجة المشكلة السكانية.

وختاما، أود - سيدي الرئيس - أن أشكركم باسم سوازيلند حكومة وشعبا أنتم وحكومتم وشعب جمهورية مصر العربية، لما لقيناه من كرم الضيافة منذ أن حللنا في هذا البلد الجميل، ولما أتيح لهذا المؤتمر من التسهيلات الممتازة. ونحن على ثقة بأن مؤتمرنا سيتكلل بالنجاح وبأن نتائج مناقشاتنا ستتجسد في خطوات عملية.

المرفق الثالث

البيان الختاميان

بيان أدلت به الدكتورة نفيس صادق، الأمين العام
للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية

لقد كان هذا المؤتمر ناجحا بصورة واضحة. وقد قال لنا الرئيس مبارك إنه ينبغي أن يكون جسرا بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب؛ وقد جعلتموه كذلك. فقد حضره ١٨٣ بلدا، وتحدث فيه ٢٤٩ متكلمًا. وشارك فيه اجمالا ٧٥٧ ١٠ شخصا.

ومنذ عشرة أيام، وصف نائب الرئيس غور هذا المؤتمر بأنه أهم المؤتمرات التي عقدت قاطبة. وقالت رئيسة الوزراء برونتلاند للمؤتمر: "لقد تجمعتنا هنا استجابة لدعوة أخلاقية للعمل". وكانت النتيجة وثيقة "تضع يدها على روح الأخلاق الحقيقية"، على حد تعبير السيدة سوزان مبارك.

وأشار رئيس الوزراء مبيليني إلى أن المجادلات قد نجحت في توضيح القضايا الرئيسية. وقد ثبت ذلك حقا. وقالت لنا رئيسة الوزراء بينظير بوتو إن القادة الحقيقيين لا يسمحون لأقلية ضيقة الأفق بأن تفرض برنامجا للتخلف؛ وقد أظهرتم قيادة حقيقية في هذا المؤتمر.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة إنه يتعين عليكم السعي وراء توافق للآراء بروح من الدقة والتسامح والضمير. وهذا القول يصف بصورة طيبة للغاية العملية التي دارت طوال الأيام العشرة الماضية.

لقد ناقشتم القضايا الى حد الاستفاضة؛ ولكن مقاصدكم لم تغب عن بصركم. وقد دافعتم عن مبادئكم؛ ولكنكم سمحتم بحرية تحاور العديد من وجهات النظر. وكنتم تذكرون قبل أي شيء أن هدفكم هو العمل.

ولقد عرفتم مدى أهمية وعمق الاحساس بالفروق فيما بين ثقافاتنا وخلفياتنا ومعتقداتنا. وتعلمتم احترام تلك الفروق، ومع ذلك وجدتم فيما بينها القيم التي نعتنقها بصورة مشتركة.

لقد وضعتم برنامج عمل للسنوات العشرين القادمة، وهو برنامج يبدأ من واقع العالم الذي نعيش فيه، ويبين لنا الطريق إلى عالم أفضل. ويتضمن البرنامج أهدافا وتوصيات محددة بشدة في مجالات يعزز بعضها البعض هي مجالات وفيات الرضع والأمهات؛ والتعليم؛ والصحة التناسلية وتنظيم الأسرة؛ غير أن آثار البرنامج ستكون أوسع نطاقا من ذلك بكثير. فبرنامج العمل هذا ينطوي على امكانية لتغيير العالم.

وما من شيء في برنامج العمل يحد من حرية الأمم في أن تعمل بصورة منفردة في حدود قوانينها وثقافتها. وكل ما في البرنامج يشجع الأمم على أن تعمل معا من أجل مصلحتها المشتركة. وما من شيء في برنامج العمل يحد من حرية الحكومات في أن تتصرف باسم شعوبها؛ وكل ما في البرنامج يشجع على التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وفيما بين المجموعات ذوات الخلفيات المختلفة التي تمثل مصالح مختلفة، وبين الرجال والنساء كل على حدة.

ولقد أظهرتم مرة أخرى قيمة عملية بناء توافق الآراء التي تنهض بها الأمم المتحدة. وهي عملية طويلة ومنهكة، وهي تسترعي أقصى قدر من الانتباه لأدق الفروق؛ غير أن هذه العملية المثيرة للخلاف فيما يبدو، وهذا النشاط المتمثل في تقطيع أوصال الجمل ثم وصلها من جديد، إنما تقربنا من بعضنا أكثر في نهاية الأمر. فما قمنا به من عملية تقطيع وتوصيل قد أسفرت عن معطف متعدد الألوان؛ ولكنه ثوب يناسبنا جميعا.

إن إنجازاتكم في هذا المؤتمر كانت إنجازات تاريخية. وكما قال أحد الكتاب: "في أي مكان آخر هل أخضع الوضع الجوهرى للمرأة، أيا كان مركزها أو حالة حريتها الشخصية، لمثل هذا الجدل المكثف، أو رئي أنه يمثل أهمية بهذه الدرجة للقرن القادم؟" إن برنامج العمل الذي توشكون على اعتماده يضع النساء والرجال، وأسره، على رأس خطة التنمية الدولية. فهو برنامج عمل للسكان يضع الناس في المقام الأول.

إن تنفيذ برنامج العمل بصورة نشطة وملتزمة على مدار السنوات العشرين القادمة سوف يشرك المرأة أخيرا في التيار الرئيسي للتنمية؛ وسيحمي صحتها ويعزز تعليمها ويشجع اسهامها الاقتصادي ويكافئها عليه؛ وسوف يكفل أن تكون كل حالة من حالات الحمل مقصودة لذاتها، وأن يكون كل طفل مطلوب لذاته؛ وسوف يحمي المرأة من عواقب الاجهاض غير المأمون؛ وسوف يحمي صحة المراهقين، ويشجع السلوك المسؤول، ويكافح فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛ ويشجع على توفير التعليم للجميع، ويقضي على الفجوة التي تفصل بين الجنسين في التعليم، وسوف يحمي الأسرة ويعزز تماسكها.

وقد نصحتنا رئيسة الوزراء برونتلاند بقولها: "دعونا نترك التهويل، ونركز على القضايا الرئيسية". وقد نجحتم في إنجاز ذلك؛ وإن كنت أرى من العناوين أن "الفقرة ٨ - ٢٥" قد أصبحت مرادفا للخلاف.

لقد قضيتم وقتا طويلا في مناقشة كيف ينبغي لبرنامج العمل أن يتناول مسألة الاجهاض. وأعتقد أن الخلاصة التي انتهيتم إليها مرضية للغاية. فهي تفي بالفرض الأصلي المتمثل في التركيز على الاجهاض غير المأمون باعتباره مشكلة صحية خطيرة يمكن الحيلولة دونها. فالاجهاض ليس وسيلة لتنظيم الأسرة. ومستقبلا، ستقل حالات الاجهاض، لأن الحاجة للاجهاض ستكون أقل.

إن تنفيذ برنامج العمل سيشجع على أن تكون الولادة أكثر أمنا وأمانا، من خلال توفير المعلومات والخدمات لتمكين النساء والرجال من التخطيط للحمل. فبرنامج العمل يسلم بأن الأسرة التي تنعم بالصحة تنشأ بالاختيار، وليس بالمصادفة.

انكم تدركون أن الفقر هو أشد أعداء الاختيار. والفقر ليس ظاهرة اقتصادية فحسب، بل أنه يتسم أيضا ببعد روحي؛ وهنا أيضا سيقدم برنامج العمل مساهمته. فإشراك المرأة في التيار الرئيسي للتنمية سيكون واحدا من أهم آثار برنامج العمل. فتمتع المرأة بخدمات صحية وتعليمية أفضل، وبالحرية في تنظيم مستقبل أسرتها، سيوسع في اختياراتها الاقتصادية؛ وإن كان سيحرر عقلها وروحها أيضا. وكما قال رئيس وفد زمبابوي، فإن ذلك سيسلح المرأة، ليس بسلطة القتال، وإنما بسلطة اتخاذ القرار. فسلطة اتخاذ القرار هذه هي وحدها التي ستكفل كثيرا من التغييرات في عالم ما بعد مؤتمر القاهرة.

وقد أظهرت رئيسة الوزراء بوتو بشجاعته وزعامتها ما الذي تعنيه سلطة اتخاذ القرار بالنسبة للمرأة ولأطفالها. وقد ذكرتنا بأن الأمهات يعلمن أطفالهن القيم التي سترشدهم في حياتهم. وسيظل ذلك صحيحا على الدوام، غير أن تنفيذ برنامج العمل سيسيرك الآباء أيضا بصورة أوثق في العملية. وسيساعد الوالدين على حد سواء على تعزيز وحماية مصالح أطفالهما، وسيشجعهما على تقدير القيمة الكاملة للطفلة. وسوف يساعد بناتنا على النمو في سلامة وصحة حتى مرحلة النضج؛ وسيذكر أبناءنا بأنهم أيضا لابد أن يتصرفوا باحترام ومسؤولية، وسيؤهلهم لأخذ مكانهم في العالم. وسيكون برنامج العمل أداة قوية لبناء وصيانة قوة الأسرة والمجتمع والأمة.

غير أنه بدون توافر الموارد، سيظل برنامج العمل مجرد وعد على ورق. إننا بحاجة إلى التزام من جميع البلدان، الصناعية والنامية على حد سواء، بأنها سوف تضطلع بالمسؤولية الكاملة في هذا الصدد. إن تنفيذ برنامج العمل سوف يساعد على بناء قاعدة للتنمية المستدامة وللنمو الاقتصادي مع الانصاف والعدالة.

ومن الأهمية أن نتذكر أن برنامج العمل لا يقف وحده بمعزل عن غيره. فهو يوسع التعهدات المتعلقة بالتنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ الذي انتهى إليه مؤتمر ريو، ويضيف إليها. وسوف يسهم بدوره في النتائج التي سينتهي إليها مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في العام القادم، والموئل الثاني في عام ١٩٩٦. وينبغي اعتباره جزءا من إطار عالمي للتنمية المتواصلة والمستدامة، إلى جانب الاتفاقات المعقودة في مجالات التجارة والديون والتنمية الاقتصادية.

والفضل في هذا النجاح يرجع إلى كثيرين. ودعوني أولا أتوجه بالشكر إلى الرئيس مبارك وحكومته وشعب جمهورية مصر العربية. وقد قام وزير شؤون الأسرة والسكان، الدكتور ماهر مهران، بإدارة اللجنة التحضيرية الوطنية بمهارة فائقة. وقد أعطى هو وموظفوه معان جديدة لكلمات مثل الضيافة والدفء والصدقة. ودعوني أيضا أشكر وزير الخارجية وموظفيه لما أبدوه من كفاءة وتعاون.

وقد أظهر كل وفد من الوفود أكبر قدر من الثبات والالتزام. ولم تتوان المنظمات غير الحكومية عن تذكيرنا بما هو مطروح ويتعين كسبه، وعن تشجيع الوفود على أن تكون أكثر طموحا في توقعاتها. لقد أسهمت المنظمات غير الحكومية اسهاما عظيما.

وأود أن أشكر وسائط الاعلام أيضا على اهتمامها. فقد أدخلت المؤتمر إلى بيوت أكثر، وأثارت وعي الناس بالقضايا أكثر مما حدث في أي مؤتمر في تاريخ الأمم المتحدة.

وقد أنجزت الأمانة، بقيادة جو تشامي، وكيل الأمين العام، عملا استثنائيا تماما بالنيابة عنكم. وجيوتي سنغ، المنسق التنفيذي، هو دبلوماسي أريب ومنظم لا يكل ولا يمل. وبدونه، ما كان يمكن أن يعقد هذا المؤتمر. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الجهد الذي قام به ديفيد بيتون، المستشار الخاص للمؤتمر، والمعار لنا من حكومة نيوزيلندا. إن التزامكم، يا ديفيد، هو بقوة لغتكم.

إن موظفي خدمة المؤتمرات في الأمم المتحدة هم الأبطال المجهولون في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة. وهم يجمعون طائفة من المهارات أوسع من أن أستطيع تسميتها جميعا. فتحت قيادة سكرتيرة المؤتمر، مارغريت كيلى، كانوا هم الذين عالجوا كل الحشد الهائل من الأشياء التي نعتبرها من قبيل تحصيل الحاصل حتى يقع خطأ فيها.

وفي هذا المؤتمر، صادف المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون مشكلة خاصة فيما يتعلق ببعض المصطلحات الفنية البالغة الصعوبة؛ وقد نجحوا فيها نجاحا باهرا. واننا جميعا نشكركم بالغ الشكر.

واننا مدينون لأعمال رؤساء الأفرقة العاملة وجميع من شاركوا فيها. ويستحيل أن نضي نائبي رئيس اللجنة الرئيسية حقهما من الشناء. فكان ليونيل هيرست يتميز على حد سواء بالنعومة في أساليبه وبالصلابة في دعمه للعملية. وكان السفير نيكولاس بيغمان يمتلك صبر قديس وتصميم كلب حراسة، وقد كان بحاجة إلى كلتا الصفتين. وطوال كل ذلك، ظل يحتفظ بسحره وخفة ظله. أما رئيس اللجنة الرئيسية، فريد ساي: إنك قد أوصلتنا عبر أمواج هاججة. وقدتنا بعيدا عن بعض الصخور المريعة. كنت قويا عندما كنا بحاجة إلى القوة، ولكنك كنت لنا أيضا. إننا شديدا الامتنان لك.

وأخيرا، دعوني أتوجه بالشكر إلى أولئك الأشخاص، من البلد المضيف ومن الأمم المتحدة على حد سواء، الذين وفروا الحماية لأمننا على مدار الاسبوعين الماضيين. لقد كنا على ثقة من ضيافة شعب القاهرة، وأسعدنا أنه قد ثبت أن الشائعات كانت بلا أساس من الصحة؛ ومع ذلك، فقد كنا سعداء بوجودكم هنا، تحسبا لأي احتمال.

إن التنفيذ العملي يتوقف عليكم الآن. فعندما يعود كل منكم إلى بلده، ستنتظرون مرة أخرى في الوثيقة الوطنية التي أعددتوها لهذا المؤتمر. وقد تلقت أمانة المؤتمر الآن ١٦٨ تقريرا وطنيا. وسوف

تنظرون في اتخاذ اجراءات بناء على ما تم التوصل إليه من اتفاقات هنا. وسوف تودون بلا شك كفاءة أن يحظى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر بنفس الدعاية التي حظيت بها المجادلات التي سبقتة. وسوف تودون كفاءة أن يكون جميع من أقيت على عاتقهم مهمة التنفيذ على كافة المستويات على وعي كامل بأهمية توافق الآراء ومضمونه.

ولا ينبغي أن تكونوا متواضعين بشأن ما أنجزتموه، فبالمقارنة بأي وثيقة سابقة عن السكان والتنمية، يتسم برنامج العمل هذا بأنه مفصل في تحليله، ومحدد في أهدافه، ودقيق في توصياته، وواضح في منهجيته. وهو يمثل، في ميداننا، قفزة كمية إلى مستوى أعلى من الطاقة. فشكرا لوسائط الاعلام، فقد اجتذبت بالفعل اهتمام الناس في كافة أنحاء العالم؛ وآمل أن تتواصل هذه العملية حتى يمكن للجميع أن يسهموا في أهدافها.

وأستطيع أن أؤكد لكم، بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة ككل وعن صندوق الأمم المتحدة للسكان بصفة خاصة، أننا على استعداد لتوفير كل ما نستطيع من مشورة ومساعدة، حينما وكيفما تطلبونها. وأتعهد لكم شخصيا بأنني لن أدخر وسعا في السنوات القادمة لكفاءة أن تتحول الاتفاقات التي توصلتم إليها هنا إلى واقع. وانني أظل ملتزمة ببناء المستقبل من خلال بناء سلطة الاختيار.

ان برنامج العمل يستحق أقصى قدر من الالتزام وأخلص دعم من جانبكم. لقد وضعت وثيقة يمكنكم أن تفخروا بها. وأتمنى لكم أقصى قدر من النجاح في تنفيذها.

بيان السيد عمرو موسى، وزير خارجية مصر

بالنيابة عن حكومة وشعب مصر، التي يشرفها أن تستضيف هذا المؤتمر الذي يمثل البشرية بأكملها، اسمحو لي بأن أتوجه بالتحية إلى كل منكم وأن أعرب عن تقديري الصادق لاسهاماتكم البناءة تماما. وقد كانت مداوالات هذا المؤتمر غاية في العمق، حيث تناولت التقدم المتواصل للبشرية وهذا القرن يقارب نهايته ونحن على وشك أن نبدأ الألف الثالثة.

لقد انعقد هذا المؤتمر في مناخ اتسم أحيانا بالتوتر واحتدام الجدل، واتسم في معظم الحالات بالتباعد الواسع بين الآراء، وكذلك بتعددية وجهات النظر فيما يتعلق بالوثيقة التي بين أيدينا، وبكيفية طرح ومعالجة وحل ما تثيره من قضايا.

واننا على ثقة من أن المناقشات المكثفة عن السكان والتنمية، بالرغم من الخلافات، إنما كانت تتعلق حقا بالقضايا الفكرية والثقافية التي تنبع من اختلاف الثقافات وتعدد أساليب الحياة التي تتخذ أشكالاً متفاوتة في نشأتها وتطورها.

وانني واثق من أننا جميعا متفقون على أنه منذ انتهاء الحرب الباردة والمجتمع الدولي يمر بمرحلة بحث عميق عن الذات في جميع القضايا المتصلة بوجود الانسان: كيف نبني مستقبلا أفضل ونحقق درجة أعلى من التقدم، وكيف نرسي قاعدة أعرض لبناء حياتنا في السنوات والعقود القادمة.

وكما تعرفون، فقد شهد عقد التسعينات من بداياته المبكرة مؤتمرات دولية متلاحقة ترتبط على نحو وثيق بتلك القضايا الهامة المتصلة بمسيرة الانسانية وبتطورها الاجتماعي والاقتصادي - من مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في ١٩٩٠ إلى قمة الأرض في ١٩٩٢، ومن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في ١٩٩٣، إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ١٩٩٤. وسيعقب ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في ١٩٩٥، ثم يعقب ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في ١٩٩٦. ان المجتمع الدولي يتخذ خطوة بعد أخرى لصوغ منهجية جديدة وشاملة ترمي إلى تحقيق التنمية البشرية، ولاسيما في جانبها الاجتماعي، ضمن اطار متماسك من التدابير الدولية تشارك فيه كل الشعوب والمجتمعات في تشكيل مصيرها.

وتجدر الملاحظة أن هذا المؤتمر يوفر فرصة سانحة لبدء حوار بين الثقافات وتعزيز لقاء الحضارات. فهذه هي المرة الأولى منذ انتهاء الحرب الباردة، بل ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي يجري فيها التعامل في نفس الوقت مع قضايا ترتبط ارتباطا وثيقا بمسائل تضرب بجذورها في أعماق قيمنا، ومبادئنا الدينية، ومعتقداتنا، وممارساتنا الدنيوية.

وليس من قبيل الاتهام بأن المناقشات التي دارت كانت بين ثقافات مقيدة إلى الماضي وثقافات تتطلع إلى المستقبل. بل أن من الأنسب القول بأن الحوار قد دار بين مجتمعات اختارت طريقة حياة يعد فيها الدين والعلاقات المقدسة القوة المهيمنة في تشكيل روحها وسلوكها وأخلاقياتها وقيمها الجماعية، ومجتمعات أخرى يمكن أن تكون قد اختارت طريقة حياة تسترشد بأخلاقيات مختلفة وتستلهم منظومة قيم تطورت من أوضاع اجتماعية مختلفة قد لا تكون مقبولة بالضرورة للمجتمعات الأخرى.

نعم، إن النمط المتباين للتطور الثقافي العالمي قد يكون ناجحاً حقاً في درجة توافق الآراء الدولي على الديمقراطية كنظام سياسي أفضل وعلى المشروع الحر كنهج اقتصادي مفضل وأكثر فاعلية. أما في مسائل القيم الثقافية، فلا يمكن بمثل هذه السهولة الاتفاق على توجه ثقافي معين يمكن أن يرشدنا في معالجة مسألة معقدة ومتشعبة مثل مسألة السكان التي تتصل على نحو وثيق بالإنسان ومنظومة قيمة، وبالفرد في مواجهة الجماعة، وبالدين وأثره. كما أن قضية السكان تتصل بالماضي والحاضر وبالتطلعات إلى المستقبل، وبالأمن والاستقرار، وبالتفاعل بين المجتمعات. وكانت هذه الاعتبارات وراء المناقشات المطولة التي أسفرت عن هذه الوثيقة، التي هن نتاج لمفاوضاتنا بما يشكل توافقاً للآراء بشأن برنامج العمل الذي يعكس العديد من النقاط الإيجابية.

وعندما يكون الموضوع المطروح هو أصول الديانات والعقائد أو أسس الحضارة أو القيم الأساسية التي يعتنقها كل مجتمع، فليس ثمة مجال لأن تفرض عقيدة ما تراثها على عقيدة أخرى، أو أن تفرض حضارة ما تراثها على حضارة أخرى، أو أن تفرض ثقافة ما تراثها على ثقافة أخرى. ولا خيار أمامنا سوى الدخول في حوار نزيه ومنصف يقوم على القبول والاحترام المتبادلين، وعلى التعايش والتواؤم، مع ابداء الاحترام اللازم لاختلافاتنا وتميزنا. إن هذا الحوار قد يتواصل طوال القرن القادم.

وفي ضوء هذه الحقائق ينبغي النظر إلى نتيجة ومنجزات هذه المناقشات والمداومات المطولة التي دارت في القاهرة. فمقياس نجاحنا يكمن في قدرتنا على معالجة مسألة السكان من المنظور الصحيح بالتأكيد على قوة وصلابة الروابط المشتركة القائمة بين السكان والتنمية في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، مع إيلاء الاهتمام الواجب للأبعاد الانسانية والثقافية المتصلة بذلك.

وقد حرصت مصر أشد الحرص، في تناولها للوثيقة، على التقيد بالمبادئ التالية:

الاعتماد على الشرائع القائمة على الوحي الالهي، مع الاحترام التام للقيم والمبادئ الأخلاقية المستمدة منها والمفروضة بموجبها؛

تأكيد الاحترام الكامل لأخلاقياتنا الاجتماعية والتقيد التام بالتشريعات والقوانين الوطنية؛

التأكيد المطلق على أن الأسرة، بمعناها الاجتماعي والديني المستقر منذ الأزل، هي الوحدة الأساسية للمجتمع؛

الامتثال التام لأحكام دستورنا الوطني فيما يتعلق بالحقوق العادلة للمرأة؛

الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية في معالجة قضية الاجهاض، الذي تستبعده الوثيقة كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة.

وإذا كنا قد نجحنا في التوصل إلى توافق للآراء على برنامج عمل المؤتمر، فإن من الأهمية بنفس القدر أن يتعزز توافق الآراء هذا أثناء الجمعية العامة القادمة بالتوصل إلى اتفاق على نظام للاستعراض والمتابعة والتنفيذ من خلال الهياكل والاليات الملائمة. ويتمثل أحد التحديات الأكثر أهمية التي تواجهنا في كيفية الاستثمار الفعال في الاهتمام الدولي غير المسبوق الموجه إلى قضايا السكان، بغية كفالة الاستمرارية في تنفيذ النتائج وتعزيز مصداقية توصيات المؤتمر.

إن النهج المتبع ازاء الوثيقة والتوصيات الواردة في برنامج العمل ستظل متوقفة على درجة الالتزام بحشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج والخطط التي اعتمدها المؤتمر. ويؤمل من انتهاء الحرب الباردة وبدء حقبة جديدة من التعاون الدولي أن يبعثا أملا جديدا في أن تضي البلدان المانحة بالالتزام الذي قطعته على نفسها بالوصول إلى تقديم ٠,٧ في المائة من اجمالي ناتجها الوطني إلى البلدان النامية، وبمساعدها في جهودها المتواصلة لتحقيق التنمية المستدامة.

وختاما، وتعبيرا عن شكرنا وتقديرنا لجميع من ساهموا في نجاح المؤتمر، وللرئيس، والأمانة، وأولئك الذين تكفلوا بأمنه وتنظيمه، وأولئك الذين سهروا على راحة المشاركين، وأولئك الذين عملوا ليلا ونهارا للوصول بأعماله إلى أفضل نتيجة ممكنة، أرى من الأهمية أن أذكر أن مصر، التي شاركت بنشاط في المناقشات والحوار من أجل الوصول إلى تفاهم مشترك، ستتعامل مع الوثيقة في إطار التأكيد الوارد في الفصلين الأولين والديباجة والمبادئ. ان تنفيذ برنامج العمل يتوقف على الاحترام التام للسيادة الوطنية والعقائد الدينية والقيم الاجتماعية، في إطار من التزامنا بأحكام دستورنا واستلهامنا لتراثنا وتقاليدنا واسترشادنا بشرائعنا الالهية السمحة.

ان نهجنا ازاء هذه الوثيقة وقراءتنا لتوصياتها وفهمنا لمضمونها سيظل دائما محكوما بالدين وبالقيم والأخلاقيات وبالفضيلة السليمة والسلوك الحسن وبالصلاح والاستقامة.

المرفق الرابع

الأنشطة الموازية والمرتبطة

١ - شهدت القاهرة طائفة واسعة من الأنشطة الموازية والمرتبطة بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذلك بالتشاور مع الحكومة المصرية والأمين العام للمؤتمر^(أ).

٢ - وكان "محفل المنظمات غير الحكومية ٩٤"، الذي انعقد في الفترة من ٤ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أحد الأنشطة الموازية التي اضطلعت بتنظيمها لجنة تخطيط المنظمات غير الحكومية في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي تضم أكثر من ٢٦٠ منظمة غير حكومية تهتم بقضايا السكان، وتمكين المرأة، وحماية البيئة، وحقوق الانسان، والتنمية، والصحة. وقام أكثر من ٢٠٠ ٤ من أفراد وممثلي ما يربو على ١ ٥٠٠ منظمة غير حكومية من ١٢٣ بلدا بتبادل الخبرات والآراء بشأن طائفة واسعة من المواضيع المتصلة بالمؤتمر في مجمع الملاعب الرياضية المغطاة بالقاهرة، المتاخم لموقع المؤتمر، كجزء من البرنامج المتنوع الذي تضمن قرابة ٩٠ جلسة كل يوم. وشمل برنامج المحفل وأعماله جلسات عامة، ومحاضرات رئيسية، وحلقات عمل، واجتماعات ولقاءات للأفرقة، ومناقشات للأفرقة، ودورات تدريبية، وجلسات اعلامية يومية، والعديد من معارض المنظمات غير الحكومية، ومركزا لوسائط الاعلام المتعددة.

٣ - وشارك أكثر من ١٠٠ شابة وشاب من جميع أنحاء العالم، ممن ينتمون إلى خلفيات ثقافية ودينية وسياسية متنوعة، في المشاورة الدولية لشباب المنظمات غير الحكومية عن السكان والتنمية، التي عقدت في القاهرة في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر في المركز الكشفي الدولي. وتركزت لمناقشات والتوصيات على الشباب والصحة التناسلية، والتنمية المستدامة، وحماية البيئة وحقوق الانسان، وحمل المراهقات والسلوك الجنسي المأمون. وقد اضطلعت تسع منظمات غير حكومية معنية بالشباب وذات صلة بالشباب بتنظيم المشاورة، التي أصدرت في ختامها اعلان القاهرة للشباب.

٤ - وفي يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، شارك نحو ٣٠٠ برلماني من ١٠٧ بلدان في مؤتمر البرلمانيين الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي اضطلع بتنظيمه محفل البرلمانيين الآسيوي المعني بالسكان والتنمية، ولجنة البرلمانيين العالمية المعنية بالسكان والتنمية، والفريق البرلماني للبلدان الأمريكية المعني بالسكان والتنمية، والمنظمة الطبية الدولية للبرلمانيين، ومنظمة البرلمانيين من أجل العمل العالمي. وقد استضافت الحكومة المصرية الاجتماع. وفي ختام الاجتماع، اعتمد المشاركون اعلان القاهرة عن السكان والتنمية. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، نظم الاتحاد البرلماني الدولي يوم البرلمانيين لعام ١٩٩٤ في مجلس الشعب في القاهرة، وحضره أكثر من ٢٠٠ من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي من كافة أنحاء العالم. وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي بيانا عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

(أ) تجدر ملاحظة أن المؤتمر في حد ذاته لم يحط علما بهذه الأنشطة بشكل رسمي.

٥ - وأقامت شبكة معلومات السكان التابعة لشعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة مركزا للاتصال والمراجع في موقع المؤتمر لنشر مواد المؤتمر وتيسير المشاركة من جميع أنحاء العالم في الأنشطة المتصلة بالمؤتمر. وكان الموظفون يجمعون البيانات التي تلقى في الجلسات العامة، ثم يضعون النصوص الكترونيا في جهاز "غوفر" بشبكة معلومات السكان، وهو مرفق للبيانات يمكن الوصول إليه من خلال شبكة حاسوب الشبكة الدولية "انترنت" والبريد الالكتروني. وقام عدد كبير من الوفود والصحفيين والمنظمات غير الحكومية باستخدام خدمات المركز للحصول على نسخ من البيانات وغيرها من المعلومات السكانية: كما كان بمقدور آلاف غيرهم في كافة أنحاء العالم الوصول الكترونيا إلى المعلومات الموجودة في جهاز "غوفر" وقام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء المصري بتوفير الدعم الفني للمركز.

٦ - صدر في القاهرة أربع صحف يومية مستقلة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتوزيعها في المؤتمر. وكانت كل صحيفة تقدم أحدث التقارير عن الأنشطة الدائرة في الجلسة العامة واجتماعات اللجان الرئيسية، وكذلك تحليلات للقضايا التي تدور المفاوضات بشأنها، ومقابلات مع المشاركين، ومقالات أساسية من كافة أنحاء العالم عن طائفة متنوعة من المواضيع المتعلقة بالسكان والتنمية. كما صدرت نشرة مفاوضات يومية، تتضمن ملخصات لبيانات المؤتمر وما يجري فيه من مفاوضات.

٧ - وعقد في القاهرة يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر، قبيل انعقاد المؤتمر مباشرة، لقاء للصحفيين شارك فيه ٥٨ من كبار الصحفيين المدعويين من البلدان النامية، واشتركت في رعايته إدارة شؤون الاعلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتم في اللقاء اطلاعهم، هم ومئات عديدة من الصحفيين الآخرين الموجودين في القاهرة لحضور المؤتمر، على جميع المواضيع الرئيسية التي سيتناولها المؤتمر. واجمالا، فقد اعتمد لدى المؤتمر أكثر من ١٠٠٠ من ممثلي وسائل الاعلام المطبوعة والالكترونية، وحضروا المؤتمر.
